الأخبار
al-akhbar

الأربعاء 12 آب 2026
العدد 5848 السنة العشرون
Mercredi 12 Août 2026 no 5848 20ème année

www.al-akhbar.com

16 صفحة
100000 ليرة

مرآة الغرب 14

اليمين يكشّر عن أنيابه
«حرب إعلامية» على عبد الرحمن السيد

إقرار «قانون مرقص» لتكميم الإعلام
تشريع على قياس السلطة وأصحاب النفوذ 4

سلام يقمع الجيش ويهدد بالشارع السني! 2

إعادة الهيكلة الإيرانية
«الصقور» يتصدّرون
8

إيرانيان يلتقطان «سيلفي» في مدينة بندر عباس، وفي الخلفية سفن في مضيق هرمز (أ ف ب)

المشهد السياسي

سلام يقمع الجيش ويهدد بالشارع السني

فجأة، اكتشف نواف سلام «سنّيته». لا دفاعاً عن صلاحيات الطائفة أو مصالحها، بل طمعاً في تكريس نفسه زعيماً للشارع السني. وفي سبيل «قطف» العفو العام شعبياً، لم يتردد في استخدام هذا الخطاب لمنع الجيش، عبر وزير الدفاع، من إبداء موقفه من قانون العفو، قبل أن يذهب أبعد في تصوير الخلاف وكأن المؤسسة العسكرية تقف في مواجهة السنّة

لينا فخر الدين

يُدرك اللبنانيون جيداً أن مجلس النواب لم يؤدِّ يوماً دوره المثالي في التشريع، بل كان، على الدوام، «مطبخاً» للتفاهمات السياسية والتسويات. إلا أن ما حصل أمس تجاوز الصورة المألوفة، ليحوّل البرلمان، بفجاجة، إلى سوق مفتوحة للبازارات السياسية، «على عينك يا تاجر».

ولم يكترث أحد لكون المشهد يجري على مرأى الصحافيين في الطبقة الأولى من المجلس، بعدما سقطت الحواجز، واحداً تلو الآخر، في الدولة اللبنانية، داخل القاعة، هرج ومرج؛ نواب سنّة يتنقلون بين رئيس مجلس النواب ورئيس الحكومة، الذي قرر أن ينزل «من عليائه» ليتولى دور «الرئيس السنّي» في إدارة حكمة العفو العام لمصلحة «أبناء جلدته». ونواب آخرون يتعاملون مع المشهد بمنطق «فكّار بكسّر بعضه»، يتسامرون ويدخنون سجائر «أيكوس»، وكأن ما يجري لا يعنيهم. وكان من بين هؤلاء عدد من «النواب المسيحيين» الذين بقوا في مقاعدهم، من دون أن يعرفوا شيئاً عن التفاهمات التي كانت تُنسج في الكواليس. «أخبرونا ماذا يحصل؟»، سأل النائب سامي الجميّل. وحين قال أحد النواب إن اتفاقاً قد حصل بين الكتل، سأل النائب ملحم خلف: «على ماذا اتفقتم؟».

الاستثناء كان رئيس كتلة «الجمهورية القوية» النائب جورج عدوان، الذي شارك في المفاوضات، «تكفيراً» عن انسحاب كتلته من الجلسة السابقة. وفي المقابل، كان نائب رئيس مجلس النواب الياس بو صعب منخرطاً في التسوية، قبل أن يتدخل بين الحين والآخر داعياً إلى «تهدئة الأعصاب» وتأمين المخارج.

في الأثناء، كان أحد موظفي المجلس يتولى مهمة تبدو أشبه بعدّاد للنصاب، إذ يعيد إحصاء عدد النواب كل خمس دقائق للتأكد من استمرار النصاب قائماً. لكن النصاب كان قد فُقد فعلياً، من دون أن يجرؤ أحد على إعلان ذلك. جرى الأمر بهدوء، بعدما أخذ العدد يتناقص بـ«رواق» وعلى دفعات، بما أتاح عملياً التحرر من ضغط الشارع السنّي، الذي بات، في نظر كثيرين، المحرّك الفعلي لغالبيّة النواب السنّة.

هكذا كان المشهد على مدى أكثر من ساعة في «قهوة» مجلس النوّاب، حيث استغلت الكتل الوقت للمزايدة على بعضها بعضاً، وإدارة «المؤامرات» على مرأى الجميع. ولم تفلح التسوية التي أدارها رئيس المجلس نبيه بري، ولا النقاشات التي استمرت نحو ثلاث ساعات متواصلة، في تأمين إقرار اقتراح قانون العفو العام، فأرجئت الجلسة إلى صباح اليوم.

وبحسب مصادر متابعة، انتهى الاتفاق بين الكتل، بما فيها حزب الله، إلى تأمين النصاب، على أن يصوّت غالبية النواب لمصلحة التعديلات التي أقرّت في اللجان النيابية المشتركة، مع إضافة بعض التعديلات، أبرزها:

- استبدال عقوبة السجن المؤبد بالسجن 17 عاماً.
- السماح للملاحقين بجرائم ذات حق شخصي بالاستفادة من قانون العفو العام، شرط ألّا يكونوا قد ارتكبوا ما جرى الاتفاق على تسميته «الجرائم الشائنة».

لكن التعديل على المادة الخامسة، الذي كان النواب السنّة يعوّلون عليه لإخراج الشيخ أحمد الأسير من السجن فوراً، سقط من التسوية. وانتهى الأمر إلى اقتناع هؤلاء بأن يستفيد الأسير من إلغاء عقوبة الإعدام واستبدالها بالسجن 17 عاماً («الإشغال الشاقة المؤبدة»)، بما يتيح إطلاق سراحه بعد نحو سنة ونصف السنة.

وكانت الصيغة التي جرى التوافق عليها تقضي بإطلاق سراح الموقوفين الذين أمضوا 12 عاماً في السجن، على أن يتابعوا محاكماتهم وهم مخلى سبيلهم. ثم أُضيفت إليها عبارة «من لم تصدر بحقهم أحكام مبرمة». إلا أن إصرار قيادة الجيش على هذه الإضافة دفع بعض الكتل إلى احترام تحفظ المؤسسة العسكرية وعدم تجاوز موقفها.

كذلك نكثت التسويات الجانبية التي صاغها النواب في اللحظات الأخيرة على حضور وزير الدفاع ميشال منسي جلسة اليوم، بعدما تحوّل منعه من المشاركة في الجلسة إلى الفتيل الذي أشعل النقاشات خلال الجلسة المسائية.

وكان منسي قد دخل القاعة قبل رئيس الحكومة نواف سلام، الذي طلب منه الخروج للقائه في الخارج. إلا أن وزير الدفاع فوجئ، بحسب مصادر متابعة، بالطريقة التي اتبعها سلام لثنيه عن إلقاء كلمة قيادة الجيش. وارتفع صوت الرجلين بعدما أصر منسي على إلقاء الكلمة، مشدداً على أن رئيس الحكومة لا يملك صلاحية منعه منها، وأن المؤسسة العسكرية أو القضاء العسكري، يمارس حقاً مرتبطاً مباشرةً باختصاص وزارته، ولا يتحدث بالضرورة باسم الحكومة مجتمعة. والفارق بين رئيس الحكومة بوصفه الناطق باسم الجماعة، والوزير بوصفه الناطق في شؤون إدارته، ولا تعدو كونها «تسجيل موقف» للمؤسسة العسكرية من القانون، بما يحفظ ماء وجهها أمام أهالي شهدائها.

إلا أن سلام، الذي أراد «قطف العفو» في الساحة السنّية، اعتبر أن منسي «يعصي أمره» ويتمرد عليه، وأن إلقاء كلمة قيادة الجيش قد يؤثر في مصير الاقتراح ويدفع بعض الكتل إلى التراجع عن تأييده. وفي المقابل، حاول رئيس الحكومة، بحسب مصادر متابعة، تحريك «العصب السنّي» عبر الإيحاء بأن موقف منسي «يضع الجيش في مواجهة الطائفة السنّية في حال تطيير العفو»، فرد الأخير باكياً بأنه قضى 40 عاماً في الجيش «من دون أن أعرف المسلم من المسيحي».

غير أن ردّة فعل رئيس الحكومة لم تؤدِّ إلا إلى تعقيد مسار العفو، بعدما دخل الجيش على خط الأزمة. فقد تواصلت قيادة الجيش مع منسي، وأصرّت على ضرورة إلقائه الكلمة، مبلغةً بأنه في حال منعه رئيس الحكومة، فإن قائد الجيش العماد رودولف هيكل سيتوجه إلى مجلس النواب لإلقائها بنفسه.

ولم يكن جميع النواب على دراية بأسباب الصراخ أمام مدخل القاعة، أو بتغيب سلام ومنسي لأكثر من نصف ساعة. إلى أن أثار النائب اللواء جميل السيد المسألة، وروى ما جرى، مشدداً على أن «رئيس الحكومة ليس رئيساً عسكرياً على وزير، لأن لكل وزير صلاحياته على وزارته».

وبعدما أدّت هذه الحادثة إلى إعلان عدد من الكتل في الجلسة الصباحيّة التضامن مع منسي ورفض سلوك سلام المخالف للقانون والخارج عن صلاحيات رئيس الحكومة، كانت أيضاً «نجمة» الجلسة المسائيّة وأدّت فعلياً إلى إرجاء التصويت على العفو العام، خصوصاً أنها تُعد سابقة في المجلس.

وبعدما دعا رئيس تكتل «لبنان القوي» النائب جبران باسيل إلى اجتماع طارئ خارج الجلسة للتباحث في ما حصل، ظل نواب التكتل يثيرون القضية مراراً خلال الجلسة. وكان النائب سليم عون يطلب الكلام بصورة متكررة، سائلاً: «أين وزير الدفاع؟». وهكذا تحوّل غياب منسي إلى مادة دسمة للتراشق بين النواب، فانقسموا بين من تحوّل إلى «محامي دفاع» عن سلام، الذي بقي يضع يده على فمه طوال الوقت، موحياً بعدم الاكتراث بما يجري، ومن حاول التأكيد أن ما نُقل عن حادثة منع الوزير من الكلام «مضلّل».

وركّز باسيل على «أننا لا نقبل بأن يُمنع الوزير من حضور الجلسة»، مستنداً إلى مواد من الدستور والنظام الداخلي لمجلس النواب تمنع ذلك، وأضاف: «لاقوا علاج، ونحن لن نسكت عن مثل هذا الأمر». فيما عاد السيد إلى السؤال عن سبب نقل الخلاف إلى باب المجلس، بدل أن تكون الحكومة قد حسمت موقفها وآلية التعاطي مع اقتراح العفو داخل مجلس الوزراء. وقال إن تمرد وزير الدفاع على رئيس الحكومة، إذا ثبت، يعالج عبر صلاحيات الحكومة، بما فيها الدعوة إلى جلسة لبحث إقالته، مؤكداً أن ما حصل أمام باب المجلس «مخالف لكل الاعتبارات المالوفة»، وأن «المشكلة ليست عندنا بل داخل الحكومة».

استفزّ ذلك سلام، فسارع إلى طلب الكلام، مؤكداً أن «الحكومة متضامنة»، ورافضاً التدخل في عملها أو المساس بمبدأ فصل السلطات. واستند إلى المادة 64 من الدستور ليؤكد أن رئيس الحكومة هو من يتحدث باسم الحكومة. وأضاف: «لا أحد يزايد علينا في موضوع الجيش، إذ أنني أوفر لعسكرييه دعماً عبر رفع رواتبهم، وعبر اجتماعاتي مع المسؤولين الأجانب». وأكد أن «الموقف الحكومي موحّد، والكلمة الفصل هي لمجلس النواب». وبذلك، بدا أنه يرمي الكرة في ملعب النواب، محاولاً فصل مسؤولية الحكومة عن مصير الاقتراح، وعدم تحمّل تبعات إطاحة الجلسة.

في المقابل، حاول النائب حسين الحاج حسن إعادة النقاش إلى جوهر اقتراح العفو، مؤكداً أن كتلة «الوفاء للمقاومة» أيدت التعديلات التي أقرّتها اللجان النيابية المشتركة، وتعهدت التصويت لمصلحة القانون، إلا أن خفض عقوبة الإعدام إلى 17 سنة سجناً أمر غير مقبول بالنسبة إليها. وتوجّه إلى النواب السنّة قائلاً: «نتفهم حرصكم وندرك أن هناك مظلومين في السجون، ولكن نفهمونا. وإذا كنتم لا تقيمون اعتباراً لدماء الشهداء الذين سقطوا نتيجة التفجيرات، فانظروا على الأقل إلى شهداء الجيش اللبناني»، متسائلاً: «هل تريدون القول إن العقيد الشهيد نور الدين الجمل قُتل بصاعقة؟».

ثم تحدث بو صعب عن التعديلات التي نوقشت في اللجان النيابية المشتركة، متوقفاً عند تعديل المادة الخامسة وإضافة عبارة «حكم غير مبرم». واعتبر أن حادثة منع وزير الدفاع من حضور الجلسة ليست سابقة، مستشهداً بمنع ضباط من حضور جلسات اللجان النيابية المشتركة.

وكانت تلك، عملياً، خاتمة النقاش، قبل أن تنفجر الفوضى مع إعلان بري عزمه طرح اقتراح قانون العفو العام للتصويت. إذ اعترض عدد من النواب، مطالبين بألّا يتم التصويت على الاقتراح «دوغما»، بل مناقشة التعديلات والتصويت عليها تباعاً. وعندما لم تُؤخذ ملاحظات الحاج حسن في الاعتبار، قررت كتلة «الوفاء للمقاومة» الانسحاب من الجلسة.

عندها أعاد باسيل خلط الأوراق، منفذاً التصعيد الذي كان قد لوّح به صباحاً. وجدّد التأكيد أن «موقفنا معروف بشأن اقتراح العفو، ولكننا في الوقت نفسه لن نقبل أن تسير الجلسة من دون حضور وزير الدفاع، لتتشكل سابقة، ونحن لن نكرسها، خصوصاً أنها تتعارض مع المادة 67 من الدستور، وعلى مجلس النواب ألّا يقبل بهذا الوضع»، سائلاً بري عن موقفه من قرار منع منسي من حضور الجلسة.

بعد ذلك، انسحب نواب كتلة «لبنان القوي»، ليفتح باب النقاش حول النصاب الذي بقي، وفق الحسابات، معلقاً على حضور نائب واحد. واعتبر السيد أنه يمثّل هذا النصاب، قبل أن يحاول، أكثر من مرة، طرح مخرج للأزمة قائلاً: «وزير الدفاع مستعد للمشاركة في الجلسة، فعليكم الاتصال به، وحينها تُحل الأزمة من دون تطيير العفو»، لافتاً إلى أن النواب المنسحبين لا يزالون موجودين في الغرفة الملاصقة للقاعة.

عندها كرّر سلام ما سبق أن قاله بشأن صلاحيات رئيس الحكومة، رافضاً ما اعتبره تطاولاً عليها، إلا أن الفوضى التي عمّت المجلس حالت دون وصول كلامه إلى معظم النواب، فلم يسمعه سوى عدد قليل منهم. وفي موازاة ذلك، بدأت الحلقات الجانبية بين النواب السنّة من جهة، وعدد من النواب الآخرين من جهة أخرى، فيما انصبّ مسعى النواب السنّة على إقناع رئيس الحكومة بالسماح لمنسي بالمشاركة في الجلسة، وهو ما حصل لاحقاً.

وفي غضون ذلك، نجحت «التسويات الجانبية» مع بري في إقناع الحاج حسن بالعودة إلى مجلس النواب، فعاد ليؤكد موقف كتلته: «مستعدون للعودة والتصويت لصالح العفو بالشكل الذي تم الاتفاق عليه في اللجان النيابية المشتركة، خصوصاً أن كتلتنا لم تغادر المجلس»، لكنه شدّد في الوقت نفسه على «أننا لن نعود إلا مع نواب كتلة لبنان القوي». في هذه الأثناء، قررت «القوات»، التي التزم معظم نوابها الصمت طوال الجلسة، الدخول إلى ملعب «تسجيل المواقف». فتوجه عدوان إلى النواب قائلاً: «علينا البقاء طوال الليل، ويجب ألّا نخرج من هنا من دون إقرار العفو». إلا أن كلامه بدا أقرب إلى رفع سقف التفاوض، ولا سيما أن الجلسة كانت قد فقدت نصابها فعلياً بعدما ملّ عدد من النواب وغادروا القاعة، عقب تجاوز الساعة التاسعة مساءً من دون أي مؤشرات جدية إلى إمكان استئنافها، وسط حال الهرج والمرج التي طبعت مجرياتها.

الاتصال المجهول

كان لافتاً، في خضم الاتصالات والنقاشات للتوصل إلى صيغة تتيح تمرير اقتراح قانون العفو، أن رئيس الحكومة نواف سلام أجرى اتصالاً قبل أن يعطي موافقته النهائية على مشاركة وزير الدفاع ميشال منسّى في جلسة اليوم.

حنينٌ إلى باسيل؟

حافظ بعض النواب السابقين في «تكتل لبنان القوي»، ومنهم سيمون أبي رميا وإبراهيم كنعان، على مقاعدهم النيابية إلى جانب رئيس التكتل جبران باسيل، وبدوا على قدر لافت من الانسجام مع مواقفه. إذ انسحب كنعان وآلان عون من الجلسة فور إعلان باسيل انسحاب كتلته، كما جاءت مداخلاتهما منسجمة إلى حد كبير مع مواقف نواب التكتل.

(مروان بو حيدر)

انتهى الاتفاق بين الكتل إلى تأمين النصاب اليوم على أن يصوّت غالبية النواب لمصلحة التعديلات التي أقرّت في اللجان المشتركة

تقرير

السلطة تريد المؤسسة العسكرية أداة بيدها!

حمزة الخنسا

المفارقة الأكثر إحراجاً في عهد رئيس الجمهورية جوزف عون ليست أن السلطة لا تتحدث عن الجيش بما يكفي، ولا أنها لا ترفع شعار دعم المؤسسة العسكرية. على العكس تماماً، فالجيش حاضر في كل خطاب رسمي تقريباً، بوصفه المؤسسة التي يراد منها أن تضبط الحدود، وتنتشر في الجنوب، وتحصر السلاح، وتحمي الاستقرار، وتطمئن الخارج إلى قدرة الدولة على تنفيذ التزاماتها. لكن المشكلة تكمن في الحديث عن موقع الجيش في صناعة القرارات التي يُطلب منه تنفيذها. عندها يظهر التناقض، إذ إن الجيش يُحمَّل مسؤوليات سيادية وأمنية وسياسية ضخمة، فيما يجري التعامل مع رأيه، حين يتعارض مع خيارات السلطة، بوصفه ملاحظة قابلة للاحتواء أو التسوية، لا باعتباره جزءاً من شروط القرار الوطني.

وبحسب مصادر سياسية مواكبة، فإن هذا التناقض بات واضحاً في أكثر من ملف، ولا سيما في العلاقة بين متطلبات المؤسسة العسكرية وخيارات السلطة السياسية. إذ لم تعد المسألة مجرد خلاف عابر حول قانون العفو العام أو حول حضور وزير الدفاع جلسة نيابية. ما جرى في الساعات الأخيرة يصلح بوصفه مرآة لمسار أوسع، بدأ يتشكّل منذ انتقال الدولة إلى مسار التفاوض المباشر مع العدو، ومرّ بطريقة إدارة ملف الجنوب وحصر السلاح، ووصل إلى العلاقة بين السلطة السياسية والمؤسسة العسكرية في الداخل. القاسم المشترك بين هذه الملفات جميعها هو وضع الجيش في واجهة الاستحقاقات الأكثر كلفة، مع إبقاء أدوات القرار الفعلية في مكان آخر. وتقول المصادر إلى أن جوهر الاعتراض هنا، وإن كان يتعلق بمبدأ التفاوض بحدّ ذاته، إلا أنه وصل إلى أداء السلطة فيه وترتيب الأولويات، مثلاً: هل يكون الانسحاب ووقف الاعتداءات مدخلاً إلى التفاوض أم تصبح المفاوضات وسيلة للوصول إليهما؟

في هذه المرحلة يصبح السؤال عن الجيش سياسياً لا عسكرياً فقط، فلماذا يُطلب من المؤسسة العسكرية أن تنفذ التزامات كبرى قبل أن يحصل لبنان على المقابل الإسرائيلي الواضح والملزم؟ ولماذا يصبح انتشار الجيش نتيجة منتظرة من الدولة اللبنانية، فيما يبقى الانسحاب الإسرائيلي ورقة تفاوضية؟ الفرق بين الصيغتين ليس تفصيلاً. فالأصل هو أن ينسحب العدو وتتوقف اعتداءاته فتنتشر الدولة، لكن السلطة اختارت أن نفاوض كي نصل إلى الانسحاب، ونفذ التزاماتنا فيما ننتظر تنفيذ العدو لالتزاماته، وفي هذه الحال لا يعود الجيش صاحب ورقة سيادية، بل يتحول إلى جزء من آلية تنفيذ ترتيبات لم يضع شروطها بنفسه.

ولا تتوقف مشكلة السلطة مع الجيش عند طاولة التفاوض. فمنذ بدء الحرب، حوّلت هذه السلطة الجيش إلى «لاجئ» تحت عنوان «إعادة التموضع» تحت ضغط الوقائع الميدانية مع تعرضه للاعتداءات الإسرائيلية، وسقوط شهداء وجرحى في صفوفه. رغم ذلك، تطلب السلطة من مؤسسة لا تملك قرار الحرب أو الرد أو شروط التفاوض أن تتحمل وحدها نتائج التنازلات السياسية المتلاحقة من واشنطن إلى روما فساحة النجمة بالأمس. وبحسب المصادر، فإن المؤسسة العسكرية وجدت نفسها في أكثر من محطة امام نتائج سياسية وأمنية لم تكن هي الجهة التي قررت مساراتها، لكنها الجهة التي تتحمل كلفة تنفيذها ميدانياً.

لقد جعلت السلطة من الجيش أحد أهم أوراقها أمام الخارج، من دون أن تمنحه الوزن السياسي الموازي داخل القرار. ففي كل مؤتمر دولي يقدّم الجيش بوصفه المؤسسة القادرة على ضبط الحدود وحماية الاستقرار وتنفيذ القرارات الدولية. وحول السلاح تقول إن الجيش هو البديل الذي يجب أن يحتكر القوة. وفي جلسات التفاوض المباشر مع العدو تطرح السلطة انتشار الجيش بوصفه الضمانة اللبنانية. لكن عندما تصل إلى شروط الانسحاب الإسرائيلي، أو إلى الضمانات التي يحتاج إليها الجيش للانتشار، أو إلى التشريعات التي تمس هيبته وشهداءه، يصبح القرار السياسي في مكان آخر.

ومثّل الانتقال إلى التفاوض المباشر مع إسرائيل جزءاً من المشكلة نفسها. إذ لم يعد الجيش، بما يملكه من خرائط ومعطيات ميدانية وخبرة مباشرة في الحدود، هو مركز الثقل في إدارة المسار، بل انتقلت المبادرة إلى مسار سياسي - دبلوماسي. لا يعني ذلك أن الجيش يجب أن يكون بديلاً من الدبلوماسية أو أن يتولى التفاوض بنفسه. لكن الفرق كبير بين أن يكون الجيش صاحب معطيات تترجم إلى شروط تفاوضية، وبين أن يكون مجرد جهة ستنفذ نتائج التفاوض.

وهنا تحديداً تصبح المفارقة المرتبطة بالرئيس جوزف عون أكثر فجاجة. فبدلاً من أن يكون وصول قائد الجيش السابق إلى رئاسة الجمهورية لحظة تاريخية تنتقل فيها المؤسسة العسكرية من موقع التنفيذ إلى موقع أكثر حصانة في الدولة، حصل العكس، وبات الجيش مطالباً بتنفيذ أصعب القرارات التي تعجز السياسة عن تنفيذها، بينما لم يتقدم بالقدر نفسه في موقع صناعة القرار. بل تقلصت المساحة المتاحة له في القرار كلما ازدادت المهمات التي تُلقى على عاتقه، وبقيت الضمانات السياسية والتفاوضية والقانونية دونه كلما ارتفعت المسؤوليات السيادية المطلوبة منه.

حقّ الوزير في الكلام أمام مجلس النواب ثابت دستورياً

في قراءة قانونية للجدل الدستوري حول منع رئيس الحكومة وزير الدفاع من الكلام في المجلس النيابي أمس، رأى مرجع قانوني أنّ الاستناد إلى المادة 64 من الدستور للقول إنّ رئيس الحكومة يحتكر تمثيل الحكومة والكلام باسمها، لا يستقيم على النحو الذي يُراد استخدامه في هذه القضية.

وأوضح أنّ المادة 64 تنصّ على أنّ رئيس مجلس الوزراء «يمثّل الحكومة ويتكلّم باسمها»، إلا أنّ العبارة تنصرف إلى التعبير عن الإرادة الجماعية للحكومة، أي إعلان السياسة العامة والمواقف التي أقرّها مجلس الوزراء مجتمعاً، ولا تمنح رئيس الحكومة «احتكاراً للكلام» يمنع سائر الوزراء من ممارسة حقهم الدستوري في مخاطبة مجلس النواب أو يجعل حضورهم مشروطاً بإذنه.

ويستند المرجع إلى «القرينة النصية الحاسمة»، وهي المادة 67 التي تنص صراحةً على أنّ «للوزراء أن يحضروا إلى المجلس متى شاؤوا وأن يُسمَعوا عندما يطلبون الكلام». وهذا حق دستوري أصيل ثابت لكل وزير بصفته الفردية، لا يحتاج إلى إذن من رئيس الحكومة ولا يمكن تعطيله بامتناعه، إذ لا يجوز لسلطة أدنى الانتقاص من حق كرّسه الدستور صراحةً.

ويضيف المرجع أنّ هذا التفسير ينسجم مع المادة 66 التي تميّز بين المسؤولية العامة عن السياسة الحكومية والمسؤولية الفردية للوزير عن أعماله، وتنيط بكل وزير إدارة شؤون وزارته. وبالتالي، فإنّ وزير الدفاع، عندما يعرض أمام مجلس النواب تداعيات اقتراح العفو على المؤسسة العسكرية أو القضاء العسكري، يمارس حقاً مرتبطاً مباشرةً باختصاص وزارته، ولا يتحدث بالضرورة باسم الحكومة مجتمعة. والفارق بين رئيس الحكومة بوصفه الناطق باسم الجماعة، والوزير بوصفه الناطق في شؤون إدارته، هو مفتاح إزالة الالتباس في الحجّة الدستورية للسراي.

أما «التضامن الوزاري»، فيرى المرجع أنّه ليس نصاً صريحاً في الدستور، بل مبدأ يُستنبط من تولّي مجلس الوزراء، السلطة الإجرائية مجتمعاً، وفق المادة 65، ومن المسؤولية الجماعية في المادة 66. وهو يفترض وجود موقف جماعي سابق لمجلس الوزراء. فإذا كان المطروح اقتراح قانون نيابي المصدر، كاقتراح العفو العام، ولم يتخذ المجلس في شأنه موقفاً موحّداً، انتفى الأساس الذي يُبنى عليه التضامن بمعناه الملزم، وضاق مجال الاحتجاج به إلى حدّ التلاشي. ويضاف إلى ذلك أنّ ضبط الجلسة وتوزيع الكلام داخل الهيئة العامة من صلاحية رئيس مجلس النواب، ولا سند دستورياً لسلطة يمارسها رئيس الحكومة داخل قاعة البرلمان.

وحتى في حال خالف الوزير موقفاً جماعياً سبق أن أقرّه مجلس الوزراء، فإنّ الأمر يبقى في إطار المسؤولية السياسية اللاحقة، ولا يتحول إلى رقابة مسبقة تمنع الوزير من الكلام. فرئيس الحكومة لا يملك منفرداً صلاحية إقالة وزير، بل ترتبط الإقالة بمرسوم يوقّعه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بعد موافقة ثلثي أعضاء الحكومة، وفق المادة 69.

وخلاصة القراءة أنّه لا سند دستورياً لمنع الوزير من الكلام أمام مجلس النواب أو لإخضاع مداخلته لإذن مسبق من رئيس الحكومة. والسند الأوضح هو النص الصريح للمادة 67، مقروناً بالتمييز بين رئيس الحكومة الناطق باسم الحكومة مجتمعة، والمسؤول عن وزارته. وبالتالي، يمكن لرئيس الحكومة أن يوضح أنّ كلام الوزير لا يمثّل الموقف الرسمي لمجلس الوزراء، لكن لا يملك مصادرة حقّه الدستوري في الحضور والكلام أمام مجلس النواب.

(الأخبار)

تقرير

إقرار «قانون مرقص» لتكميم الإعلام
تشريع على قياس السلطة وأصحاب النفوذ

رلى إبراهيم

لم يسبق لمجلس النواب أن شهد جلسة تشريعية كجلسة الأمس، بهذا القدر من التداخل بين المصالح السياسية والمصالح الخاصة، وباستقتال علني لاسترضاء أصحاب مؤسسات إعلامية

> **فوجئ النواب بنسخة جديدة من القانون مختلفة عن النص الذي اقرّته اللجان وأحالته إلى الهيئة العامة**

نافذة، إلى حدّ بدت معه أن بعض التعديلات التشريعية تُفصَّل لحماية مصالحهم، مقابل ضمان امتيازات بعض المسؤولين وموقعهم داخل منظومة النفوذ الإعلامي والسياسي.

فما إن طُرح البند الثاني من جدول الأعمال حتى انكشفت المفاجأة: نسخة جديدة من قانون الإعلام، مختلفة عن النص الذي أقرّته اللجان وأحالته إلى الهيئة العامة، من دون أن يكون معظم النواب قد ناقشوا التعديلات الواردة فيها. فبينما كان التوافق النيابي، وفق ما أُعلن، يقضي بإقرار القانون كما أقرّته اللجان، مع تعديل واحد يتمثل في حذف المادة 104 التي تعاقب من يتعمد «اختلاق الأضاليل ونشر الأخبار الكاذبة والمؤذية» بالسجن من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات، إضافة إلى الغرامة، فوجئ النواب بتوزيع نسخة تتضمن 23 تعديلاً إضافياً لم تُناقش معهم ولم يطّلعوا عليها مسبقاً.

ورغم ذلك، باشر نائب رئيس مجلس النواب الياس بو صعب تلاوة التعديلات، ليتبيّن أن بينها ما هو جوهري، ويتصل مباشرة بمهنية الإعلام ومصادر تمويله. ومن بين التعديلات التي أثارت علامات استفهام، حذف المادة التي تمنع المؤسسات الإعلامية من الحصول على امتيازات أو التزامات أو عقود مع الدولة والمؤسسات الرسمية والبلديات. وهنا بدأ الهمس في القاعة عن ضغوط مارستها بعض المحطات التلفزيونية لإلغاء هذا القيد، لحماية عقودها المالية مع بعض البلديات والوزراء والمؤسسات، لتبييض صفحة الممول والتسويق له أو في شن حملات على خصومه.

(هيثم الموسوي)

وتأكد ذلك مع زلة لسان من وزير الإعلام بول مرقص في أثناء قراءته الفقرة التي حُذفت والمتعلقة بصلاحية الهيئة الوطنية للإعلام في التدخل في محتوى البرامج، إذ قال إن المادة أثارت «حفيظة بعض المؤسسات الإعلامية، ولذلك قررنا إلغاءها»!

واستدعى ذلك رداً من النائب جميل السيد، الذي وصف كلام مرقص بأنه «معيب»، لا سيما أنه صادر عن وزير الإعلام، مشيراً إلى أن اللجان النيابية عملت بجهد لفصل الإعلام عن المصالح الخاصة، مشيراً إلى أن إدخال أكثر من عشرين تعديلاً على قانون في اللحظة الأخيرة يتعارض مع أصول التشريع. وأيده في ذلك عدد من النواب، وتم الاتفاق على دراسة التعديلات خلال مدة الاستراحة والعودة إلى مناقشتها.

وهنا برز الانقسام. فبعض النواب، ولا سيما من «القوات اللبنانية» و«الكتائب» والتغييريين، اعتبروا التعديلات الإضافية غير جوهرية وأصروا على إقرار القانون فوراً، فيما رأت كتل أخرى، بينها التيار الوطني الحر وحزب الله وحركة أمل، أن التعديلات تمس جوهر القانون وأصول التشريع، ولا يمكن تمريرها من دون نقاش.

وانسحب الانقسام الحاد على تركيبة «الهيئة الوطنية للإعلام». فقد أصرّ النائب إبراهيم الموسوي على أن يكون تعيين أعضائها مناصفة، بحيث يعيّن مجلس الوزراء خمسة أعضاء ومجلس النواب خمسة، بدلاً من الصيغة المطروحة التي تحظى بدعم «القوات» والتغييريين، وتمنح الهيئات والنقابات حق اختيار ستة أعضاء، فيما تعيّن الحكومة أربعة، انطلاقاً من مبدأ «إبعاد السياسة عن الهيئة». إلا أن الموسوي رفض «التلطي خلف الاستقلالية»، سائلاً: «أليست النقابات جزءاً من السياسة وتعمل من منطلقات سياسية؟».

وفي المقابل، أكد الموسوي أن كتلة «الوفاء للمقاومة» تؤيد القانون، بوصفه حصيلة عمل استمر 16 عاماً بالتنسيق مع اليونسكو، كما تؤيد حذف المادة 104، معتبراً أنها تتيح «للدولة البوليسية» النفاذ عبر التعاطي باستنسابية مع الصحافي وفقاً لأهوائها. فيما اعتبر النائب حسين الحاج حسن أن «جورج سوروس غير بعيد عن التدخل بتشكيل الهيئة الوطنية»، معتبراً أن هناك توجهاً إلى تشريع البلد على «لامركزية الدولة» عبر التشكيك بأهلية السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وبعدما كان الاتجاه في بداية الجلسة إلى إقرار القانون كما جاء من اللجان المشتركة، مع إدخال تعديل واحد توافقت عليه الغالبية، هو حذف المادة 104. إلا أن إدخال وزير الإعلام وبعض النواب تعديلات إضافية، وطرح نسخة جديدة من القانون، أضاع النقاش وحال دون حذف المادة التي تجرّم الصحافي جزائياً.

وفي النهاية، حسم رئيس مجلس النواب نبيه بري الأمر بطرح القانون للتصويت بمادة واحدة، وفق الصيغة التي جاءت من اللجان، ومن دون أي تعديل. فأقرّ القانون كما هو، وبقيت المادة 104 في النص، ما يفتح الباب أمام استخدام القانون في ملاحقة أي صحافي يزعج السلطة السياسية، عبر عبارات فضفاضة وحمالة أوجه من قبيل «اختلاق الأضاليل ونشر الأخبار الكاذبة والمؤذية»، من دون ربطها بمعايير واضحة ودقيقة تحدد ماهية الجرم وحدوده. وهو ما يترك هامشاً واسعاً للتفسير والاستنساب، ويعيد إلى الواجهة هاجس استخدام العقوبات الجزائية كأداة لتطويع العمل الصحافي.

وعلى الأثر، أعلن نقيب محرري الصحافة جوزيف القصيفي تحفظ النقابة عن بعض البنود الواردة في القانون، وقال لـ«الأخبار» إن نقابتي الصحافة والمحررين ستعقدان مؤتمراً عند الحادية عشرة من صباح اليوم للحديث عن «القانون المجزرة».

تقرير

واشنطن تروّج لـ«إيجابيات» روما... والخلافات تعرقل الجولة الثامنة

ميسم رزق

لا تبدو واشنطن معنية كثيراً بما جرى فعلياً في الجولة السابعة من المفاوضات اللبنانية - الإسرائيلية في روما، بقدر ما تبدو منشغلة بتقديم نتائجها وفق ما يخدم روايتها السياسية. فبعد جولة كشفت، بحسب التسريبات والمعطيات المتداولة، عن خلافات جدية بين الطرفين، خرجت الإدارة الأميركية للحديث عن مفاوضات «بنّاءة ومفصّلة»، وعن تقدم في الخرائط والمعايير واليات التحقق، بل ذهبت إلى تحديد أيلول موعداً للجولة المقبلة، في محاولة لإظهار أن المسار يسير بصورة طبيعية، وأن الإطار الثلاثي دخل فعلياً مرحلة التنفيذ.

لكن هذه الرواية تصطدم بما رشح عن أجواء الجولة السابعة وما أعقبها. فعندما تتحدث مصادر إسرائيلية عن خلافات كبيرة، وتنقل وسائل إعلام إسرائيلية وأميركية عدم وجود موعد محدد لجولة جديدة، فيما تبقى قضايا أساسية، من الانسحاب الإسرائيلي إلى توسيع المناطق التجريبية واليات التفتيش والرقابة، موضع خلاف، يصبح الحديث عن «تقدم» بحاجة إلى الكثير من التدقيق.

فالمفاوضات، وفق ما تسرّب عنها، لم تتعثر عند مسائل تقنية هامشية، بل اصطدمت بمطالب إسرائيلية تتعلق بتفتيش نسبة كبيرة من المنازل جنوب الليطاني، وبرفض إسرائيلي لأي انسحاب إضافي من الأراضي اللبنانية، فضلاً عن الخلاف حول توسيع نطاق المناطق التجريبية وإدخال الخيام وبنت جبيل إليها.

والأكثر دلالة ما ورد في التسريبات التي أعقبت الجولة، لجهة رفض الجانب العسكري اللبناني بعض المطالب الإسرائيلية، واستمرار الخلاف حول آليات تنفيذ التفاهم، فضلاً عن عدم حسم موعد الجولة المقبلة.

دبابات العدو في زوطر (علي حشيشو)

ونقلت صحيفة «يسرائيل هيوم» أن المسؤولين العسكريين اللبنانيين الذين شاركوا في الجولة الأخيرة رفضوا هذا الطلب بشكل قاطع، رغم قبول المسؤولين السياسيين به. وبحسب الصحيفة، تمحورت الخلافات حول نقاط عدة، أبرزها توسيع المناطق التجريبية،

> **استمرار الضغط العسكري بالتوازي مع المسار التفاوضي يضع الرواية الأميركية أمام اختبار فعلي**

مع طلب لبناني بإدخال الخيام وبنت جبيل إليها، وهو ما رفضه الجانب الإسرائيلي. ونقلت صحيفة «معاريف» أن «إسرائيل قالت إنها ستدرس الطلب اللبناني، لكن الواضح أن تل أبيب وواشنطن لا تقبلان بأي انسحاب جديد من جنوب لبنان».

وكان مسؤول في الخارجية الأميركية أعلن أن المحادثات التقنية اللبنانية - الإسرائيلية في روما اختُتمت الخميس، بعد ثلاثة أيام من مناقشات «بنّاءة ومفصّلة». وقال إن الجانبين استكملا وضع التفاصيل اللازمة لتنفيذ المناطق التجريبية، إلى جانب عدد من الجوانب المرتبطة بالإطار الثلاثي. وبحسب التصريح الأميركي، تتركز مهمة المحادثات التقنية على ضبط الآليات والتفاصيل التنفيذية قبل الانتقال إلى مراحل أوسع، بما يحول دون تعثر الإطار عند بدء تطبيقه عملياً.

وأخطر ما في هذا الخطاب يكمن في توصيف الخلافات السياسية بأنها مجرد «تفاصيل تقنية»، إذ يبدو أن الخطاب الأميركي يدفع باتجاه نقل طبيعة النزاع من خلاف سياسي يتعلق بالأرض والسيادة والانسحاب إلى خلاف تقني حول الخرائط واليات التحقق وإزالة الألغام. وهذا التحويل في طبيعة النقاش ليس تفصيلاً بحد ذاته. فعندما يقال إن الوفود «وحّدت المصطلحات والخرائط والإجراءات»، يصبح السؤال المتعلق بالانسحاب الإسرائيلي وكأنه مسألة يمكن تأجيلها إلى مرحلة لاحقة. وعندما يجري التركيز على «المناطق التجريبية»، يتراجع السؤال الأهم: من يملك القرار على الأرض، ومن يحدد شروط التنفيذ؟ وإذا صحّت المعلومات التي نقلتها وسائل إعلام إسرائيلية عن رفض تل أبيب أي انسحاب إضافي من جنوب لبنان، فإن الحديث عن «تنفيذ تدريجي» من دون حسم هذه المسألة يبقى ناقصاً، مهما بلغ حجم التقدم في الخرائط والمعايير والإجراءات.

ولا يمكن فصل الرواية الأميركية عن الواقع الميداني. ففي الوقت الذي كانت فيه واشنطن تتحدث عن أجواء إيجابية في روما، واصلت إسرائيل عملياتها العسكرية والقصف والتفجيرات في مناطق جنوبية عدة. واستمرار الضغط العسكري بالتوازي مع المسار التفاوضي يضع الرواية الأميركية أمام اختبار فعلي: إذا كانت المفاوضات تهدف إلى إنتاج ترتيبات مستقرة، فإن استمرار فرض الوقائع بالقوة لا يمكن تقديمه باعتباره مجرد «تحديات أمنية» تعترض التنفيذ. وبهذا المعنى، فإن الحديث الأميركي عن «إيجابيات» ليس سوى محاولة لإعادة صياغة الواقع السياسي والتفاوضي بما يمنع الاعتراف بأن الجولة الأخيرة لم تحقق الاختراق الذي تريد واشنطن إظهاره.

تقرير

إلغاء عقوبة الإعدام... بصيغة تسوَوية

زينب حمود

وأخيراً، أقرّ المجلس النيابي اقتراح قانون إلغاء عقوبة الإعدام، الذي أعدته «الهيئة اللبنانية للحقوق المدنية». فتحقّق حلم الراحل وليد صليبي، الذي اشتهر بشعار: «جريمتان لا تصنعان عدالة».

ما حصل، أنه بعد أخذ وردّ طويل حول العقوبة البديلة، توافق النواب على تعديلات اقترحها النائب عبد الرحمن البزري في أول الجلسة، بعدما «توافق عليها 23 نائباً سنياً»، على حدّ قوله. وتنص التعديلات على استبدال عقوبة الإعدام بالأشغال الشاقة المؤبدة للجرائم المرتكبة قبل صدور القانون، وبالأشغال الشاقة المؤبدة المشددة للجرائم المرتكبة بعد إصداره.

وهكذا تمّ إرضاء النواب السُّنة الذين أردوا التمييز بين المحكومين السابقين والجدد، ليستفيد «الموقوفون الإسلاميون» من إلغاء عقوبة الإعدام، ومن ثم العفو العام، بما يتيح خروج أكبر عدد منهم من السجن. وفي نفس الوقت، تمّ إرضاء النائب ملحم خلف عبر الحفاظ على هرمية العقوبات واستبدال الإعدام بعقوبة أخرى. كذلك، لجنة الإدارة والعدل، والتي تقوم على استبدال عقوبة الإعدام بعقوبة السجن المؤبد المشدد غير القابل للتخفيض والاستفادة من أي قانون عفو عام، طالباً التصويت عليها. لكن رئيس مجلس النواب نبيه بري تجاهل طلبه، مُكتفياً بعرض الصيغة التي قدمها البزري على التصويت برفع الأيدي. فرفع كثير من النواب أيديهم، وأعلن إقرار اقتراح القانون فوراً، رغم أن أحداً لم يعدّ الأيدي المرفوعة، ما دفع نائبا من التيار الوطني الحر إلى التعليق خلال تصفيق زملائه: «ما صار تصويت بعد».

وكان التيار البرتقالي قد رفض التصويت، كما انسحب نواب حزب الله من القاعة قبله، «حتى لا نصوت مع ولا ضد، ولنكفّ عنكم خيرنا وشرنا». وبطلب من النائبة بولا يعقوبيان، أُضيفت على المواد الملغاة مادة من قانون العقوبات العسكري، تنصّ على عقوبة الإعدام.

وكان النائب جورج عطا الله قد حاول إعادة طرح الصيغة التي اقترحها في لجنة الإدارة والعدل، والتي تقوم على استبدال عقوبة الإعدام بعقوبة السجن سنة سجنية فقط». ويردّ المستشار القانوني للهيئة رفيق زخريا على ذلك بأن «قانون الإعدام لم يأتِ على ذكر تخفيض العقوبات، وذلك لن يحصل تلقائياً في قانون العفو العام، الذي سيميز بين أحكام صادرة وأخرى ستصدر، وبين الجرائم وفق نوعها».

كذلك، عبّر النائب جهاد الصمد في مداخلة حادة أيضاً عن رفضه القاطع «التصويت على أي قانون يخالف الشريعة الإسلامية».

ورغم احتفاء الهيئة بإلغاء عقوبة الإعدام، شكلت العقوبة البديلة التي نصّ عليها القانون «خيبة لنا»، تقول رئيسة الهيئة أوغاريت يونان، مشيرةً إلى أن الصيغة النهائية «تشرّع إعداماً من نوع آخر»، وتوضح أن «الأشغال الشاقة غير مفعلة، والعقوبة المشددة غير موجودة أصلاً». أما عقوبة السجن المؤبد، «فستكون مادة النضال الجديدة باعتبارها عقوبة غير عادلة، وتضيّع حياة الفرد داخل السجن، بما يتنافى مع مفهوم إعادة التأهيل».

ومع ذلك، كانت الهيئة مضطرة لـ«مسايرة» النواب المعارضين، بهدف تمرير اقتراح القانون وإلغاء الإعدام أولاً، وبعدها «لكل حادث حديث». وعليه، «سيستكمل النضال من أجل تصحيح الثغرات الواردة في القانون الجديد»، تؤكد يونان. وسيكون ذلك بالتوازي مع إطلاق حملات لتوعية المجتمع باستمرار «حتى لا تحصل مطالبات بإعادة عقوبة الإعدام ضد جرائم شنيعة تهزّ المجتمع»، إلى جانب المطالبة بحقوق ضحية الجريمة الأولى، ولا سيما التعويض على العائلة، وحقوق المرتكب أيضاً، عبر طريق إطلاق ورشة لإصلاح السجون بما يضمن إعادة تأهيل المرتكب.

أما المسار الأساسي الذي يجب أن يَلي إلغاء عقوبة الإعدام فهو العمل على الحد من انتشار الجريمة عن طريق معالجة أسبابها، بدلاً من الاكتفاء بمعاقبة المرتكبين. ويبدأ الإصلاح الحقيقي بـ«مكافحة الفقر وتأمين الحقوق الأساسية، واعتماد سياسات تربوية تعزز المواطنة وتنبذ الطائفية، وتوفير تنشئة نفسية واجتماعية سليمة، إلى جانب معالجة ثقافة الثأر وترسيخ ثقافة الحوار وقبول الاختلاف».

> **التعديل أرضى النواب السنّة والنائب ملحم خلف... والتيار الوطني الحر رفض التصويت وحزب الله انسحب**

في النهاية، ورغم كل شوائب القانون الجديد، يبقى إقراره إنجازاً مهماً في طريق صون الحق في الحياة، ووضع حد لعقوبة الإعدام الأكثر قسوة، التي تنهي حياة المحكوم عليه بـ«شحطة قلم» القاضي، وبصورة لا تتيح المراجعة أو تصحيح الخطأ. كما أنها فرصة لتطوير فلسفة العقوبة من مفهوم الانتقام إلى العدالة وإصلاح المجتمع والردع. وهذا نتاج عمل نضالي تراكمي للهيئة على أكثر من صعيد في مواجهة العنف، أثمر في أكثر الأوقات التي يتعرض فيها لبنان وللبنانيين للعنف، «ما عكّر صفو فرحتنا»، تقول يونان، متمنيةً «لو حصل الإقرار في ظروف أخرى».

تقرير

سلام لا تهزّه اتهامات بالتفريط بالسيادة والمحاصصة!

رلى إبراهيم

في غياب الدعوة إلى جلسات مخصّصة لمساءلة الحكومة، استغلّ النواب وجودهم وجهاً لوجه مع الوزراء تحت قبّة البرلمان أمس، لرفع سقف الاعتراض على أداء مجلس الوزراء، فطغت الملفات السيادية والسياسية على النقاش، من الخريطة الإسرائيلية التي تقتطع أجزاء من الأراضي اللبنانية، إلى «اتفاق الإطار» والترسيم مع قبرص، وصولاً إلى التعيينات الحكومية وشبهات المحاصصة. فيما بدا لافتاً عدم اكتراث رئيس الحكومة نواف سلام لما طرحه النواب، فلم يبادر هو أو أي من الوزراء المعنيين إلى التعليق على الاتهامات الموجّهة إلى حكومته.

وكان وزير الخارجية يوسف رجّي، الذي تغيّب عن الجلسة، الطبق الأبرز في انتقادات النواب، إذ وُجّهت الأسئلة والاعتراضات إلى رئيس الحكومة نواف سلام، باعتباره المسؤول عن الردّ على غياب أي موقف رسمي حيال الخريطة التي نشرتها وزارة الخارجية الإسرائيلية، والتي تقضم أجزاء من الأراضي اللبنانية.

النائب علي حسن خليل أشار إلى أنّ «مدينة ومحافظة» لبنانية «اختفت بشحطة قلم عن الخريطة»، من دون أي ردّ فعل رسمي، ولا حتى مبادرة إلى مخاطبة مجلس الأمن، رغم أنّ الحدود الشرعية القائمة مثبتة دولياً. وطالب بإجراء مراجعة سياسية ودبلوماسية مع الجهات الدولية المعنية وتسجيل اعتراض لبناني رسمي.

أما النائب إلياس جرادي، فأشار إلى أن «الاستراتيجية الكامنة وراء افتعال هذا النوع من المشكلات، هي تحويلها مع الوقت إلى أمر طبيعي واعتياد اللبنانيين على خسارة أجزاء من أرضهم». وقال إنّه لا يعوّل على وزير الخارجية الذي «يدعم مخالفة ميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان»، معتبراً أنّ الأجدى معالجة هذه القضية داخل مجلس النواب، بوصفه ممثلاً للشعب.

لكنّ هذه الاعتراضات لم تستدرج من رئيس الحكومة أو الوزراء الحاضرين أي تبرير لعدم التحرك الرسمي دفاعاً عن السيادة والحدود، أو إلى التعليق على ما طرحه النواب حول «اتفاق الإطار» وملف الترسيم مع قبرص.

وفي هذا السياق، أشار النائب جميل السيد إلى أنّ الدستور منح مجلس النواب صلاحية إبرام المعاهدات والمفاوضات، بما يؤمّن لها الغطاء الشرعي التنفيذي، معتبراً أنّ ذلك لم يحصل لا في ما يتعلق باتفاق الإطار ولا باتفاق الترسيم مع قبرص، حيث «يُتعامل مع مجلس النواب وكأنه غير موجود». وخلص إلى أنّه بات لزاماً عقد اجتماع لمساءلة الحكومة.

من جهته، وصف النائب حسين الحاج حسن الاتفاق بأنّه «فاشل وولد ميتاً»، منتقداً أداء السلطة وما وصفه بالتغنّي بـ«إنجازات وهمية»، دحضها السفير الأميركي ميشال عيسى حتى قبل بدء المفاوضات، عندما أبلغ المسؤولين اللبنانيين بضرورة عدم رفع سقف توقعاتهم.

وتناول الحاج حسن التعيينات التي أقرّها مجلس الوزراء في جلسته الأخيرة، معتبراً أنها تمت بطريقة مخالفة للقانون، من دون الإعلان عنها أو توزيع السير الذاتية للمرشحين ضمن المهلة القانونية. ورفض تبرير وزارة التنمية الإدارية بوجود عطل في نظامها، معتبراً أنّ التعيينات خضعت للمحاصصة ولأهواء الوزراء.

عندها تدخّل النائب سامي الجميل، الذي دعا الوزراء المحسوبين على كتلة الحاج حسن إلى الاستقالة من الحكومة إذا كانوا يعارضون ما يجري. فردّ الأخير عليه قائلاً: «قاعدين على قلبك ومش طالعين رأيك».

وانتهى النقاش السياسي عند الملف الإسرائيلي مجدداً، مع تحذير النائبة حليمة قعقور من استفحال الجرائم الإسرائيلية ووجود مشروع لبناء مستوطنات في الجنوب، في ظل غياب أي صوت من السلطة التنفيذية. وسألت عمّا سيفعله مجلس النواب حيال «اتفاق الإطار».

بدوره، طالب الجميل بعقد جلسة نيابية مخصصة لمناقشة الحرب القائمة، منتقداً اقتصار عمل المجلس على «تسيير الأمور الإدارية»، في حين يملك صلاحيات واسعة تصل إلى مساءلة الحكومة وإسقاطها.

(الأخبار)

تقرير

أطباء الكولوكيوم يُصعّدون قضائياً ونيابياً

فاتن الحاج

لم يجد الأطباء المتقدمون إلى امتحانات الكولوكيوم أمس، من يستمع إلى مطالبهم في وزارة التربية. فالوزيرة ريما كرامي خارج البلاد، وكذلك المدير العام للتعليم العالي مازن الخطيب، فيما غاب عن اللقاء معهم أمين سر لجنة المعادلات والكولوكيوم محمد عيتاني. هكذا وجد الأطباء أنفسهم أمام وزارة لا تملك أجوبة على تساؤلاتهم، فيما نتائج امتحانات الدورة الأولى لا تزال معلقة، بالتوازي مع إشكالية الامتحان السريري (OSCE) الذي بات إلزامياً لاستكمال مسارهم الأكاديمي والمهني.

ومن الوزارة انتقل وفد الأطباء إلى مجلس النواب، حيث حاولوا إيصال مطالبهم إلى لجنة التربية النيابية، علماً أن عضو لجنة التربية النيابية، النائب إدغار طرابلسي، كان قد أثار قضيتهم في افتتاح الجلسة التشريعية، معلناً تقديم سؤال خطي إلى رئيس مجلس الوزراء. ولفت طرابلسي إلى أن عدم إصدار نتائج امتحانات الكولوكيوم وربطها بامتحان سريري لم تحدد مواعيده بعد، بات عائقاً أمام استكمال الأطباء اختصاصهم وتحاقهم بأعمالهم، فضلاً عن الخسائر التي يتكبدونها جراء هذا التأخير.

ويتناول السؤال الخطي الذي وقّعه طرابلسي إلى جانب النواب إلياس عطا الله وجورج عون ونقولا صحناوي، أسباب التأخر في إعلان نتائج الدورة الأولى، والموعد المحدد لإصدارها وإبلاغها رسمياً إلى الأطباء، وإجراءات منع أن يؤدي التأخير إلى خسارتهم فرص الالتحاق ببرامج الاختصاص أو تأخرهم عاماً أكاديمياً كاملاً.

كما يسأل عن الأسباب الإدارية أو التقنية المرتبطة بعمل اللجان الفاحصة التي أدت إلى التأخير، ومن يتحمل المسؤولية في حال عدم إنجاز النتائج ضمن مهلة معقولة، إضافة إلى إجراءات ضمان عدم تكرار المشكلة في الدورات المقبلة.

لكن أزمة الكولوكيوم لا تتعلق فقط بتأخر النتائج. فالخلاف الأساسي الذي فجّر تحرك الأطباء يرتبط أيضاً بالامتحان السريري ونظام الـ«OSCE»، وطريقة تطبيقه في الدورة الحالية وتوقيته. فالأطباء تقدّموا إلى الدورة على أساس أنها تقوم على امتحانين خطي وشفهي، قبل أن يضاف إليهما الامتحان السريري. وهم يعترضون على اعتماد هذا النظام بهذه الصيغة، معتبرين أن شروطه لم تكن واضحة عند تقدمهم إلى الدورة.

وتقوم فكرة الـ«OSCE» على امتحان سريري عملي يُقيّم فيه الطبيب في محطات مختلفة، يتعامل خلالها مع حالات أو مهارات طبية محددة. ويؤكد الأطباء أنهم لا يعترضون على مبدأ تقييم المهارات السريرية أو على تطوير امتحانات الكولوكيوم ورفع مستوى المهنة، بل على توقيت تطبيق الامتحان وشروطه، وربط استكمال مسارهم الأكاديمي والمهني به بعد بدء الدورة.

إلى ذلك، استوضحت لجنة الأطباء من الوزارة عن إمكان الاحتفاظ بنتائج الامتحانين الخطي والشفهي، فكان الجواب أن ذلك لا يحصل مباشرة، بل ضمن مسار يبدأ من الدورة الأولى ويمر بدورة ثانية ثم دورة استثنائية ثالثة. وفي حال عدم النجاح في دورات الـ«OSCE» الثلاث، يُعاد الامتحان بالكامل. وهو ما يرى فيه الأطباء أنه يطيل من المدة اللازمة لإجازتهم.

الخطوات التالية

بعد مراجعة الوزارة ومجلس النواب، يتجه الأطباء إلى الطعن اليوم في قرار «التربية» أمام مجلس شورى الدولة. ونيابياً، يواصل الأطباء اتصالاتهم، في محاولة للضغط على المعنيين. ولذا، تواصلوا مع كتلتي «التنمية والتحرير» و«الوفاء للمقاومة»، والتقوا النائب إلياس جرادة، فيما يسعون إلى لقاء كتل أخرى. وكان الأطباء قد راجعوا أيضاً وزارة الصحة، حيث أبلغوا بأن العمل جارٍ للوصول إلى حل، وتلقوا وعوداً إيجابية في هذا الصدد.

يذكر أن وزارة التربية طلبت من الأطباء ملء استمارة خطية لتأكيد مشاركتهم في الامتحان السريري واختيار إحدى دورتي أيلول أو كانون الأول، على أن تُعاد الاستمارة في مهلة أقصاها نهاية هذا الأسبوع. غير أن لجنة الأطباء تتحفظ على توقيعها، خشية أن تستخدمها الوزارة لاحقاً كمستند يثبت قبولهم بالمشاركة في الامتحان السريري، بما قد يؤثر في أي طعن يمكن تقديمه.

> سؤال نيابي إلى وزارة التربية ووزارة الصحة على الخط

◄ وفيات ►

بسم اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ
(صدق الله العلي العظيم).
وعن رسول الله صلى الله عليه وآله
موت العالم مُصيبة لا تُجبر وثلمة لا تُسد
مُناسبة مُرور أربعين يوماً على رحيل خادم أهل البيت عليهم السلام المُتفانى في إحياء أمرهم ونشر فضائلهم
الشيخ مُرتضى عيّاد
(قدس الله سره)

نجل العلامة المُقدس الشيخ محمد عياد (قدس الله سره)
تنشرض بمشاركتكم في الحفل التابيني الذي نُقيمه وفاء لجهاده وعطائه
الزمان يوم الجمعة 14/ آب 2026/ الساعة الرابعة عصراً.
بيروت – الخندق الغميق – حسينية الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام

◄ إعلانات رسمية ►

اعلان
أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب حسين علي الخطيب وكيل ماري جورج خليفة سند تمليك بدل عن ضائع باسم ماري جورج خليفة عن حصتها بالعقار /3563/ منطقة الأشرفية العقارية.
للمُعترض 15 يوم للمُراجعة
أمين السجل العقاري في بيروت
بالتكليف
جويس عقل

اعلان
أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب شادي شكيب نصر الدين وكيل عبدالله ريمون رزق سند تمليك بدل عن ضائع باسم عبدالله ريمون رزق عن حُصصه بالعقارات: /5449/ و/5450/ و/5451/ و/5452/ و/5453/ منطقة الأشرفية العقارية.
للمُعترض 15 يوم للمُراجعة
أمين السجل العقاري في بيروت
بالتكليف
جويس عقل

اعلان
أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب طانيوس الياس الياس نون وكيل دنيز سليم هدايا زوجة جاك هدايا ووكيل بنك بيمو ش.م.ل. سند تمليك بدل عن ضائع باسم دنيز سليم هدايا زوجة جاك هدايا وشهادة تأمين باسم بنك بيمو ش.م.ل. بالقسم 18 من العقار /4470/ منطقة الأشرفية العقارية.
للمُعترض 15 يوم للمُراجعة
أمين السجل العقاري في بيروت
بالتكليف
جويس عقل

إعلان قضائي
تدعو محكمة صيدا المُنفردة العقارية المدنية غُرفة الرئيسة لارا القتات.
المُدعى عليه: أنور محمد فرحات والمجهول محل الإقامة للحُضور إلى قلم المحكمة لاستلام صورة عن الحُكم الصادر بتاريخ 2025/12/15 قرار رقم 2025/63 وذلك بالدعوى المُتكونة من المُدعي: محمد يوسف فرحات ضد المُدعى عليه: أنور محمد فرحات والمُسجلة تحت رقم أساس 2022/358 مدور 2025/154 والذي قضى.
بُحكم:
أولاً: بتحديد حق المُرور العائد لعقار المُدعي رقم /1121/ عنقون عبر عقار المُدعى عليه: رقم /1123/ عنقون وذلك بعرض أربعة أمتار ونصف المتر وفق ما هو مُحدد في المشروع الأول من تقرير الخبير الياس ابي كرم المبرز في الملف بتاريخ 2024/7/11 واعتبار تقرير الخبير المذكور جزءاً لا يتجزأ من الحُكم الراهن.
ثانياً: بإلزام المُدعى في المُقابل بأن يُسدد للمُدعى عليه مبلغاً وقدره /225,600,000/ ليرة لبنانية تعويضاً عن تقرير حق المُرور المذكور على أن يتم ذلك بالتزامن مع إنفاذ البند «أولاً» من هذه الفقرة الحُكمية.
ثالثاً: بشطب إشارة الدعوى عن صحيفة العقار رقم /1123/ عنقون بعد تنفيذ الحُكم.
رابعاً: برد سائر الأسباب والمطالب الزائدة أو المُخالفة.
خامساً: بتضمين المُدعى عليه الرسوم والنفقات كافة.
واتخاذ محل إقامة ضمن نطاق المحكمة بحيث يصح الحكم نافذاً بعد مُرور ثلاثين يوماً يلي النشر.
رئيس القلم
ناديا سعيد مرعي

إعلان بيع عقاري
بالمزاد العلني للمرة السادسة صادر عن دائرة تنفيذ بيروت المعاملة التنفيذية: رقم 2016/470 يثبت قبولهم بالمشاركة في الامتحان السريري، بما قد يؤثر في أي طعن يمكن تقديمه.
المُنفذ عليه: شركة لاند مارك ش.م.ل.
السند التنفيذي: كتاب عقد شروط عامة وخاصة وعقد قرض مصرفي ومحضر عقد تحويل تأمين وشهادة قيد تأمين وكشف حساب بمبلغ /100,007,408,25/ دولار أميركي.
تاريخ التنفيذ: 2016/2/25.
تاريخ تبليغ الإنذار: 2016/3/14.
تاريخ محضر الوصف: 2017/3/9.
تاريخ تسجيله: 2020/9/17.
العقار المطروح للبيع هو: /1520/ الباشورة.
مساحته: /7708/ م2 متر مُربع وفق الإفادة العقارية.
المساحة العامة: /74412/ م2 متر مُربع.
حُدوده الغرب: مبنى الاسكوا.
الشرق: شارع حليم قدوره.
الشمال شارع الأمير بشير ومنى العسيلي.
الجنوب شارع أمير أمين.
تاريخ دفتر الشروط: 2020/12/14.
لدى الكشف الحسي تبين أنه عقار غير مبني ومحفور بعمق /110/ متر، وكما تبين أنه يُوجد أثار تعود إلى الحقبة الرومانية والبيزنطية والفينيقية على كامل العقار وكما تبين أنه مُطابق للإفادة العقارية.
قيمة التخمين: /186,030,000/ د.أ.
قيمة الطرح المُحدد من رئيس دائرة التنفيذ في بيروت بعد التخفيض: /60,749,128,67/ د.أ.
موعد المُزايدة ومكان إجرائها يوم الثلاثاء الواقع في 2026/9/29 الساعة العاشرة في دائرة تنفيذ بيروت.
تطرح هذه الدائرة للبيع في المزاد العلني للمرة السادسة العقار رقم /1520/ الباشورة.
فعلى الراغب في الشراء تنفيذاً لأحكام المواد: /973/ و/978/ و/983/ من الأصول المدنية وشروط البيع المُحددة من قبل رئيس دائرة التنفيذ في بيروت أن يُودع قبل المُباشرة بالمُزايدة لدى صندوق الخزينة أو أحد المصارف المقبولة مبلغاً موازياً لبدل الطرح بمُوجب شيك مصرفي باسم رئيس دائرة التنفيذ في بيروت صادر عن حساب (fresh) مفتوح بالدولار الأميركي أو يُقدم كفالة مصرفية تضمن هذا المبلغ نقداً، وعليه اتخاذ مقام مُختار له في نطاق هذه الدائرة إن لم يكن له مقام فيه أو لم يسبق له أن عين مقاماً مُختاراً فيه، وإلا عُد قلم الدائرة مقاماً مختاراً له وعليه أيضاً في خلال ثلاثة أيام من تاريخ صُدور قرار الإحالة إيداع كامل الثمن باسم رئيس دائرة التنفيذ في بيروت وفق الشُروط أعلاه تحت طائلة إعادة المُزايدة بزيادة العشر وإلا فعلى عهدته فيضمن النقص ولا يستفيد من الزيادة وعليه كذلك دفع الثمن والرسوم والنفقات بما فيه رسم دلالة بمقدار خمسة بالمائة من دون حاجة لإنذار أو طلب وذلك خلال عشرين يوماً من تاريخ صُدور قرار الإحالة وللراغب في الشراء الاطلاع لدى هذه الدائرة.
مأمور تنفيذ بيروت
سعد مشموشي

إعلان قضائي
صادر عن المحكمة الدرجة الأولى الرابعة في جبل لبنان بعبدا – الرئيس لبيب سلهب.
تقدم المُستدعي: غالب فهيم حليمة باستدعاء سُجل أمام هذه المحكمة برقم أساس 2026/190 طلب بمُوجبه شطب إشارة الدعوى رقم 1982/69 المُقدمة أمام القاضي الأمور المُستعجلة في عاليه من المُدعي: خليل كامل حيدر بوجه المُدعى عليها: حليمة محمد عمرو زوجة فهيم حليمة المبرزة على صحيفة العقار رقم /215/ عاليه برقم يومي /337/ تاريخ 1983/3/3.
كُل من له اعتراض التقدم به أمام قلم المحكمة خلال مُهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر.
رئيس القلم
فادي حميه

اعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ
تدعو وزارة المالية- مديرية المالية العامة - مديرية الضريبة على القيمة المضافة – مصلحة العمليات – دائرة خدمات الخاضعين، المكلفين الواردة أسماءهم في الجدول أدناه للحضور إلى دائرة التحصيل في مديرية الضريبة على القيمة المضافة، مبنى وزارة المالية، قرب قصر العدل - شارع كورنيش النهر- بيروت، لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم البريد المضمون
محطة بدران	59985	RR235916265LB
معامل اكمور (برنوطي دلكوبيا طوق وشركاه)	66387	RR235859373LB
ليناتوبز اند ترافل	72578	RR235859400LB
مؤسسة زاوين جرة جيان للتجارة والخدمات	81673	RR235859461LB
انترانيك جيلويان	84403	RR235859475LB
شركة الجنوب لمواد البناء ش.م.ل	94264	RR235859492LB
ام اف ان فورمنغ اندستريز لبانون ش.م.م	98312	RR235859501LB
شركة ف ا للتجاره انترنيك قوجا اواكيان وشركاه	99265	RR235859515LB
معامل كلير	256210	RR235860076LB
شركة بريص غروب للتجارة والصناعة والاستيراد والتصدير	257264	RR235860093LB
فاست اند بست سولوشنز ش.م.ل	265687	RR235860133LB
سليم حنا الشدراوي bark up services	269188	RR235860164LB
هاش ش.م.م HUSH S.A.R.L	295767	RR235860221LB
شركة س ف ا ش.م.م	407521	RR235914605LB
تكنولوجي تراينج اند سرفيسز ش.م.م	853294	RR235916022LB
مستشفى بشامون التخصصي ش.م.ل	853588	RR235915367LB
مستشفى بشامون التخصصي ش.م.ل	853588	RR238745225LB
شركة فرح لتعهدات الهندسة والميكانيك ش.م.م	894776	RR235916040LB
اراميان انفستمنت اند توريزم ش.م.م	896812	RR235916053LB
وسيم محمد عبد الرحمن الطيال	997209	RR235916172LB
نيو فاشن غروب للصناعة والتجارة ش.م.م	999997	RR235916186LB
Supplies Only -غالب عيسى جلول	1050069	RR235916226LB
كوين دارت كالبري منيع	1156098	RR235858846LB
متالينوكس ش.م.م	1231400	RR235858996LB
شركة بيوتي انجل ش.م.م	1265875	RR235859081LB
فاشن بلدر كومبماني ش.م.م	1269776	RR235859095LB
شركة هوم غوذز ش.م.م	1275823	RR235859118LB
شركة اوربيجينال اوردر ش.م.م	1281738	RR235859135LB
شركة سوكاز ش.م.م	1291939	RR235859170LB
ام. انش ام ميتال ش.م.م	1298243	RR235859197LB
شركة المعمار للتجارة العامة	1584575	RR235913865LB
شركة نايا NAIA - يوسف قليعاني وشركاه	1661256	RR235860266LB
باست كار ش.م.م.	1819257	RR235915248LB
شركة ليبرز للتعهدات والخدمات ش.م.م	1832073	RR235915234LB
شركة ميزانين انتيريور كونتراكتينغ ش م ل	1874120	RR235914826LB
شادي امين غرز الدين	1984076	RR235859594LB
شركة نيو يارا فارم ش.م.م. new yara pharm s.a.r.l.	1985944	RR235859603LB
بي تك	2020635	RR235859648LB
PRESTIGE AUTO (زياد ميشال مخي)	2254922	RR235860014LB
شركة البركة لمواد البناء ش م م	2390503	RR235859988LB
كارول ابراهيم عطا الله	2421117	RR235859957LB
شركة عمر محمد علي برادعي وشركاه/شركة الذرى للتجارة العامة)	2424207	RR235859974LB
ذي برايت سايد ش.م.م.	2478095	RR235859943LB
الحمدان غروب للتجارة العامة	2494030	RR235914619LB
مقصود غروب ش.م.م	2533080	RR235859930LB
جي. اس. اي اويل ترايدنغ (جان نمر شقرا)	2544334	RR235914636LB
فرند شيب كومبماني ش.م.م	2639194	RR235859855LB
ميغا فارم كومبماني ش.م.م	2687388	RR235859838LB
TWILIGHT SARL	2912233	RR235915795LB
الوليد للخضار والفاكهة	2941847	RR235914769LB
وسام سركيس ميلان	2958849	RR235915733LB
SHIBLI S SARL	3071480	RR235915781LB
روبيكم ايجنسي ش.م.ل.	3769865	RR235915044LB
شركة جوني يوسف الحسن و شركاه	3776424	RR235913658LB
الشركة الفندقية للبيروت الكبرى ش.م.ل	5678	RR238742855LB
ساغ للتجارة المحدودة	11849	RR238742524LB
رفاعية للتجارة العامة	60397	RR238742935LB
بيت التاج للتجارة	69356	RR238742060LB
مؤسسة علي رحال للتجارة والصناعة والاستيراد والتصدير	108009	RR238742135LB
مؤسسة بيضون للتجارة والعامة	124052	RR238742705LB
جورجيت جبور	181929	RR238743286LB
شكور تريدينغ كومباني ش.م.م	194936	RR238743238LB
خالد حسين حماد	865251	RR238742158LB
عرق ابو عقل -انطوان موسى ابي عقل	1021893	RR238743003LB
كحول للتجارة (علي احمد شحرور)	1312722	RR238743670LB
شركة تمارين ش.م.م	1346682	RR238743799LB
مؤسسة داني ابو حيدر التجارية	1375746	RR238743811LB
شركة مجموعة هيدرا للصحة ش.م.م	1378738	RR238743825LB
Bedago Silverware s.a.r.l	1406915	RR238743913LB
شربل ضاهر	1425272	RR238742277LB
ليبان فيلاج كولد ستور ش.م.ل	1427382	RR238743935LB
ليبانو ترايدرز	1444516	RR238743944LB
نايار ش.م.م.	1470072	RR238743895LB
محمد حيدر	1493619	RR238744030LB
الشركة الدولية للاستثمار وتجارة الالكترونيات ش.م.م	1497888	RR238744043LB
عبدالله محمد زياد عدرة	1686152	RR238744105LB
شركة لو ريفال كافيه ش.م.م	1699451	RR238744114LB
كركي غروب فور كونتراكتينغ - توصية بسيطة	1705828	RR238744131LB
زهر الليمون ش.م.ل	1720899	RR238744145LB
جاي جي غروب ش.م.م	1746382	RR238742303LB
شركة ديزاين وود ووركس ش.م.م.	1758328	RR238744159LB
اي اون انترتاينمينت ش م م	1784542	RR238744176LB
شركة الدولية الحديثة للموارد - بيروت ش.م.م	1810234	RR238744180LB
م و م ش.م.م	1821856	RR238744193LB
اراب مار ش.م.م	1826573	RR238744202LB
طنوس للتجارة العامة ش.م.م	1830126	RR238744216LB
شركة ليبانيز شيبينغ غروب ش م ل	1863334	RR238744233LB
شركة شوارتز اوتو بارتز ش.م.م	1863626	RR238744247LB
سوفاف ش م م SOFAF SARL	1882292	RR238744278LB
افرو-وود للتجارة والصناعة(عباس محمد كوراني)	1903880	RR238744295LB
فول باور ش.م.م	1964986	RR238744318LB
ابناء عزيز فارس ش.م.م	1965656	RR238744335LB
شركة السلام ش.م.م.	1970783	RR238744349LB
بروباغاندا اوتو ش.م.م	2029932	RR238744366LB
محمد حسن حلوم	2058966	RR238744383LB
شركة اوريزن للتجارة والنقل ش.م.م.	2090935	RR238744410LB
شركة اس انتش للتجارة العامة ش.م.م	2105305	RR238744423LB
نابكو وود	2425649	RR238743555LB
SALON DE MARQUISE POUR LE COMMERCE S.A.R.L	2481048	RR238743581LB
ببيلوس انترناشيونال شركة غروب ش.م.ل	2552602	RR238743618LB
الياس حبيب مونس	2553023	RR238743621LB
SHIVA S.A.R.L	2581020	RR238743649LB
ميديا كاستر ش م ل	2924659	RR236339326LB
كريا كوم ش.م.م.	2985733	RR238742334LB
عبدالحكيم علي ابو دماغ	3007551	RR238742348LB
عبدالله الفراد النبتي	3066361	RR238742569LB
فريندز ان ش.م.م	3091939	RR238739940LB
عقيقي وخليل للتجارة ش م م	3212487	RR238740086LB
جنرال سرفيسس كومباني ش.م.م.	3388103	RR238740231LB
خليل للتجارة ش م م	3463068	RR238740347LB
جان البر طعمه	3513245	RR238744445LB
بري با ش.م.م - PRIX BAS S.A.R.L	3514284	RR238738860LB
بيوند ليميتس	3919057	RR238741957LB
غياض غروب ش.م.م شريك وحيد	3979454	RR238741838LB
Mezco sal	3984204	RR238741841LB
شركة كيراكوس مخيجيان وولديه (مطبعة ستار) ش.م.م	1005	RR238752504LB
الشركة اللبنانية الفرنسية للسجاد ش.م.ل	7490	RR235910546LB
شركة الازياء المميزة ش.م.م	7495	RR235910550LB
شركة انترماديا ش.م.م	7599	RR235910563LB
ادونيس ايفازيون لبنان للسياحة والسفر ش.م.م	10410	RR235910603LB
شركة هيكاتستيل ش.م.م	10691	RR235910617LB
شركة الكسليك التجارية ش.م.م	10724	RR235910625LB
شركة روبلاك رولدز انترناشيونال ش.م.م	10977	RR238752756LB
الشركة المتحدة للرخام والغرانيت / يونيمار	11897	RR238752787LB
شركة (مؤسسة زغيب)	83682	RR238751469LB
مؤسسة وليم الخوري للتجارة العامة - وليم ملحم الخوري	98687	RR235910807LB
ام . جي. افتراديدنغ ليمتد ش.م.م	99406	RR235910824LB
COMTEK كومتك	102234	RR235910838LB
شركة كيميكال كونتغ ش.م.م	104697	RR235910872LB
شركة ا. راسي وشركاه ش.م.ل	105076	RR235910890LB
شركة كومبيو كراون ش.م.م	108017	RR235910912LB
فلايت وير المحدودة /فرع لبنان	118783	RR235910957LB
مؤسسة رؤيا للتجارة التعهدات	145553	RR235911008LB
شركة المدينة للتموين ش.م.م	147031	RR235911011LB
الشركة الوطنية لصناعة وتجارة المفروشات	156106	RR235911025LB
نجيب عزيز ناصر	162792	RR235911042LB
يوسف فرنسيس عويس	168672	RR235911060LB
صانيا مارون يونس	169158	RR235911073LB
حسين علي ياسين	178996	RR238753120LB
كورنثويان كوربوريشن ش.م.م	179852	RR235911087LB
كوفراول غروب ش.م.م	180567	RR235911100LB
مؤسسة انطوان الياس طعمة	182853	RR235911127LB
لافروماجري	184404	RR235911135LB
روجيه شكري ابو جودة	185736	RR238753853LB
اراكس بلازا	186247	RR235911158LB
شركة العون التجارية	187298	RR235911161LB
مؤسسة ليبان فور للصناعة والتجارة	193704	RR238753093LB
فارس عواد F.F.A	196359	RR235911192LB
وايت اند وايت ش.م.م	197671	RR235909959LB
شركة ست جور	198270	RR235911215LB
بريمير انفورمايشن تكنولوجي ش.م.م	199288	RR235911232LB
مؤسسة روجيه وليم الفغالي للتجارة	205469	RR235911277LB
بوو اند ارو للتوزيع ش.م.م	230198	RR235911351LB
نصار للتوزيع والتغذية ش.م.م	231727	RR235911379LB
ال سي اس غروب ش.م.م	235726	RR235911382LB
كومتك ش.م.م COMTEK	236851	RR235911405LB
بي-تي-سي البناء ترايدينغ اند كونستراكشن	246935	RR235911440LB
شركة ان موشن ش.م.م IN MOTION S.A.R.L	248236	RR235911453LB
شركة بيو نيد كومباني ش.م.م	249250	RR238753694LB
بلال محمد سعدى كمالي	254864	RR235911484LB
مطعم الرمل	255017	RR235911498LB
شركة المعلوف ش.م.م	255661	RR235911507LB
غولدن ولف ش.م.م	311825	RR235910268LB
اوديو لينك بلاس ش.م.ل AUDIO LINK PLUS S.A.L	312333	RR235910285LB
DEMIGRECO	315026	RR235910325LB
باتيسري محمد درويش (محمد حسن درويش)	315452	RR238753867LB
هلا بلاست (هلا علي منصور)	375531	RR235910373LB
مخايل نصر طنوس	497793	RR238753822LB
شركة الاتحاد التجاري ش.م.م	553721	RR235910435LB
مؤسسة خليل للتوزيع المحروقات(ديانا ركان الحاج حسن)	570656	RR238753836LB
مؤسسة الضاوي التجارية (جمال حسن ضاوي)	682003	RR235910679LB
كارليلي ستوديو ش.م.م CARRELLI STUDIO S.A.R.L	802400	RR235910740LB
شركة كابي ضاهر وشركاه	857403	RR235910767LB
EXPO FARHAT (فاروق خليل فرحات)	882816	RR235910775LB
MEDIGAMP PLUS ش.م.م	904731	RR235910784LB
امار غروب ش.م.ل M.R. GROUP S.A.L	909719	RR235910798LB
جيبيكو ش.م.م.	1207205	RR235909548LB
جورج معتوق وشركاه ش.م.م	1220970	RR235909551LB
بليكسي الارز ش.م.م متى كومباني	1231727	RR235909579LB
عادل توما الخوري	1234539	RR235909582LB
ليبانون اوتوميكانيكا	1287895	RR235909675LB
ناتو إلكترو هوم ش.م.م	1336432	RR235909715LB
عبدو واكد للتجارة (عبدو فؤاد واكد)	1353301	RR235909857LB
M.A.ZA S.A.R.L	1360082	RR235909874LB
تي. سي. ال للمنظفات الصناعية ش.م.م	1361561	RR235909888LB
مارون بطرس موسى	1388205	RR235910081LB
شركة اكوبيرو ش.م.م.	1406086	RR235910118LB
ماريفا ش.م.م	1494236	RR235910183LB
كاي اند ار انترتمنت ش.م.م	1510836	RR235910206LB
هوسبيتاليتي منجمنت غروب ش.م.م.	1563308	RR235910223LB
شركة اورو - اوريتنت بابليشينغ ش.م.م	2080373	RR238754111LB
شركة مهنا غلوبال ش م م	2385125	RR238751115LB
حياة ميد ش.م.م	2465498	RR238754624LB
شركة لو دوس ش م م	2475065	RR238754641LB
معوض ترايدنغ غروب م.ج.ح ش.م.م	2639546	RR238754108LB
كانادي كول ش.م.م.	3093627	RR235910055LB
Zodiac Design And Engineering sal	3121030	RR235910047LB
اكس لاب ش.م.م.	3122835	RR235909993LB
شركة النورس للمحروقات محمد عازي جعفر و شركاه	3165891	RR238743368LB

على الغلاف

خامنئي يعيد هيكلة السلطة
«التيار الصلب» يتصدّر

طهران - **محمد خواجوئي**

في خضمّ التجاذبات المحتدمة بين طهران وواشنطن، وحال الضبابية التي تكتنف المشهد الإقليمي، وعدم وضوح ما إذا كان الطرفان يتّجهان نحو المواجهة العسكرية المباشرة، أو نحو تهدئة التوترات عبر إحياء التفاهمات السابقة، بدأ المرشد الإيراني، آية الله مجتبى خامنئي، عملية إعادة هيكلة واسعة النطاق على أعلى المستويات العسكرية والأمنية في البلاد. فعبر سلسلة من الأحكام والتعيينات التي صدرت على مدار يومَين متتاليَين (الأحد والإثنين)، تمّ ملء الشواغر في المناصب الحيوية داخل «هيئة الأركان العامة» للقوات المسلحة و«الحرس الثوري» و«الباسيج»، في حين جاء تعيين محسن رضائي، ممثلاً للمرشد في «المجلس الأعلى للأمن القومي» وأميناً للأخير، لينبئ بتغيير جوهري في معادلات القوة داخل النظام.

وتأتي هذه التعيينات في إطار سدّ الثغرات القيادية التي خلّفتها عمليات الاغتيال التي طاولت كبار القادة الإيرانيين؛ إذ فُقدت خلال المواجهة الأخيرة أسماء ثقيلة كانت تشكّل ركائز أساسية في الهرم العسكري، ومن بين أبرزها رئيس «هيئة الأركان العامة» للقوات المسلحة، عبد الرحيم موسوي، والقائد العام لـ«الحرس الثوري»، محمد باكبور، وقائد القوات البحرية لـ«الحرس»، علي رضا تنكسيري، بالإضافة إلى قائد قوات «الباسيج»، غلام رضا سليماني. وعليه، جاءت أحكام المرشد لتعيد رسم خارطة القيادة عبر انتداب أسماء جديدة -من بينها علي عبداللهي، وأحمد وحيدي، وعلي عظمائي، وحسين طائب- لتولّي تلك المهام الحساسة، في ما من شأنه ضمان استمرارية العمليات العسكرية والأمنية في ظلّ ظروف استثنائية.

وكشف مضمون الأوامر الصادرة عن المرشد، بصفته القائد العام للقوات المسلّحة الإيرانية، عن تحوّلات في بنية هذه القوات، في مقدّمها دمج «هيئة الأركان العامة» مع «مقرّ خاتم الأنبياء المركزي». وقبل ذلك، كانت الهيئة تضطلع بدور المؤسسة العليا للتخطيط والتنسيق بين مجمل أفرع القوات المسلحة، فيما يتولّى «خاتم الأنبياء» أعلى مستويات القيادة العملياتية في زمن الحرب. ومن هنا، فإن تعيين اللواء علي عبد اللهي، الذي كان يتولّى سابقاً قيادة المقرّ، رئيساً للهيئة، يعني عملياً توحيد المؤسّستَين، ونقل خبرة القيادة الميدانية إلى قلب منظومة التخطيط والتنسيق العسكري. وبالفعل، كلّف حكمُ القائد العام، عبد اللهي بـ«استكمال دمج هيئة الأركان العامة مع مقرّ خاتم الأنبياء المركزي»، وهي مهمّة تشير إلى أن إيران تتّجه نحو مأسسة هياكل قيادتها الحربية، بما يرفع مستوى المرونة والفاعلية والتنسيق داخلها. كذلك، يحمل اختيار القائد السابق للقوات البرية في الجيش، العميد كيومرث حيدري، نائباً لرئيس «الأركان العامة»، دلالة على السعي إلى مدّ جسر مؤسسي بين الجيش و«الحرس»، عند أعلى مستوى من مستويات القيادة.

ولا يخلو انتقاء الشخصيات المشار إليها في هذه المرحلة المفصلية، من رسائل استراتيجية واضحة؛ فاللواء عبد اللهي يجمع في سيرته بين خبرة قتالية عريقة تعود إلى حقبة الحرب العراقية - الإيرانية، وبين دور محوري أداه في السنوات الأخيرة كقائد لـ«مقرّ خاتم الأنبياء»، حيث أدار ملفات استراتيجية كبرى، على رأسها العمليات الصاروخية، وتفعيل ورقة «مضيق هرمز» كرافعة ضغط عسكرية. وعلى المقلب الآخر، يمثّل تعيين اللواء أحمد وحيدي قائداً عاماً لـ«الحرس»، عودة لوجه مألوف إلى واجهة القيادة. ومع أن وحيدي، الذي كان يشغل منصب نائب القائد، تولّى تلك المهمّة عملياً عقب استشهاد باكبور، إلا أن صدور المرسوم الرسمي، أول من أمس، يضفي صبغة مؤسّسية نهائية على هذا الموقع. وبصفته مؤسّس «فيلق القدس»، ووزيراً سابقاً للدفاع في حكومة أحمدي نجاد، وللداخلية في حكومة إبراهيم رئيسي، فإن ترقيته إلى رتبة لواء، ووضعه على رأس أقوى مؤسسة عسكرية في البلاد، يبعثان بإشارة حاسمة؛ خصوصاً أن وحيدي يعدّ، داخلياً وخارجياً، رمزاً لنهج الحزم والتشدّد في السياسة الإيرانية.

أمّا تعيين حسين طائب رئيساً لمنظمة «الباسيج»، فيشكل عودة لشخصية أمنية وازنة، سبق لها أن تولّت المهمّة عملياً عقب استشهاد باكبور، إلا أن صدور المرسوم الرسمي، أول من أمس، يضفي صبغة مؤسّسية نهائية على هذا الموقع. وبصفته مؤسّس «فيلق القدس»، ووزيراً سابقاً للدفاع في حكومة أحمدي نجاد، وللداخلية في حكومة إبراهيم رئيسي، فإن ترقيته إلى رتبة لواء، ووضعه على رأس أقوى مؤسسة عسكرية في البلاد، يبعثان بإشارة حاسمة؛ خصوصاً أن وحيدي يعدّ، داخلياً وخارجياً، رمزاً لنهج الحزم والتشدّد في السياسة الإيرانية.

أمّا تعيين حسين طائب رئيساً لمنظمة «الباسيج»، فيشكل عودة لشخصية أمنية وازنة، سبق لها أن تولّت المهمّة عملياً عقب استشهاد باكبور، إلا أن صدور المرسوم الرسمي، أول من أمس، يضفي صبغة مؤسّسية نهائية على هذا الموقع. وبصفته مؤسّس «فيلق القدس»، ووزيراً سابقاً للدفاع في حكومة أحمدي نجاد، وللداخلية في حكومة إبراهيم رئيسي، فإن ترقيته إلى رتبة لواء، ووضعه على رأس أقوى مؤسسة عسكرية في البلاد، يبعثان بإشارة حاسمة؛ خصوصاً أن وحيدي يعدّ، داخلياً وخارجياً، رمزاً لنهج الحزم والتشدّد في السياسة الإيرانية.

> **إيران تعيد ترتيب أوراقها لتكون في جاهزية قصوى**

تمثال يجسّد محاربَين على سفينة محطّ على مضيق هرمز في مدينة بندر عباس جنوب إيران (أ ف ب)

إيران متمسّكة بشروط فتح «هرمز»: لا تنازل عن «الوقف الشامل للحرب»

تواصل إيران رفع سقف شروطها لإعادة فتح مضيق هرمز، في وقت تتابع فيه الولايات المتحدة تسليط الضغط الاقتصادي وإبقاء الحصار العسكري قائماً. وإذ تابعت الوساطات الباكستانية والعمانية والقطرية محاولاتها تقليص الفجوة بين الطرفين، أملاً في العودة إلى طاولة المفاوضات، وتحدّثت باكستان خصوصاً عن الاقتراب من «نوع من الترتيبات»، شدّدت طهران على أن فتح المضيق لن يحصل قبل إنهاء الحرب والإفراج عن أموالها المجمّدة، وربطت ذلك أيضاً بالتوصّل إلى «هدنة شاملة» في المنطقة، تشمل لبنان وغزة.

وحدّد أمين «المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني» محسن رضائي، بوضوح، الشروط التي تربط بها بلاده إعادة فتح المضيق، قائلاً إن على الولايات المتحدة «إنهاء الحرب والحصار، وإطلاق الأصول الإيرانية المجمّدة، والموافقة على هدنة شاملة في المنطقة، بما في ذلك في لبنان وغزة»، مؤكداً أن المضيق سيبقى مغلقاً ما لم تستوفَ هذه الشروط. وأضاف، خلال لقائه السفير الصيني في إيران، أن شروطاً أخرى تُقلت إلى الولايات المتحدة عبر الوسطاء، مبيّناً أن أيّ «اتفاق إيراني - عماني يتعلّق بمسار العبور في هرمز سيكون منفصلاً عن مسألة إغلاق المضيق». وبذلك، تميّز طهران بين ترتيبات تقنية أو ملاحية محتملة مع مسقط، وبين القرار السياسي المتعلّق بإعادة فتح المضيق بالكامل. وفي موازاة استمرار التشدّد الإيراني، أعلن المتحدث باسم الخارجية القطرية أن المفاوضات بين إيران وسلطنة عمان بشأن المضيق «لا تزال جارية»، مشيراً إلى أن «الدوحة تدعم أيّ صيغة تضمن أمن هرمز وحرية الملاحة فيه وعدم تحويله إلى أداة ضغط سياسي»، مضيفاً أن الوسطاء يريدون إعادة فتح المضيق في أسرع وقت. وفي السياق نفسه، وصل وزير الداخلية الباكستاني، محسن رضا نقوي، إلى طهران، حيث التقى رئيس الجمهورية مسعود بزشكيان، ويُفترض أن يجري محادثات مع مسؤولين إيرانيين آخرين، وذلك ضمن جهود الوساطة التي تقودها بلاده بين الطرفين. وكان وزير الدفاع الباكستاني، خواجة آصف، قال، في مقابلة مع «بلومبرغ»، إن الولايات المتحدة وإيران تقتربان من «نوع من الترتيبات»، وإن الأمور تتّجه مجدداً نحو تسوية أو اتفاق.

في المقابل، لم يتخلّ الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، عن التهديد العسكري؛ إذ قال إن أمام إدارته ثلاثة مسارات للتعامل مع إيران، تشمل مراقبة تدهور أوضاعها، ومواصلة الضغط الاقتصادي، أو توجيه ضربة عسكرية شديدة. وكرّر ترامب مزاعمه عن «تضخّم يصل إلى 300% وعن تراجع كبير في قيمة العملة وعجز طهران عن الاقتراض ودفع رواتب جنودها». كما طالب إيران بدفع تعويضات عن الأضرار التي قال إنها تسبّبت بها في المنطقة خلال العقود الماضية، وذلك بعدما كانت طهران قد جعلت التعويضات والإفراج عن أموالها المجمّدة جزءاً من شروط التسوية.

وفي الوقت نفسه، أفادت شبكة «إن بي سي نيوز»، نقلاً عن مسؤول أميركي، بأن ترامب أبلغ مستشاريه بأنه «لا يزال يرغب في التوصل إلى اتفاق مع إيران»، خصوصاً أن الخيارات العسكرية المتعلّقة بفتح «هرمز» باتت أكثر تعقيداً. وفي هذا الإطار، نقلت وسائل إعلام أميركية أن مسؤولين عسكريين أبلغوا الرئيس بأن «أيّ عملية للسيطرة على المضيق ستكون طويلة ومكلفة ودموية، ومن دون ضمان للانتصار». وكان زعم ترامب، أمس، أن الولايات المتحدة «أزالت الألغام من المضيق وباتت تسيطر عليه بالكامل»، فيما كشفت بيانات لشركة «مارين ترافيك» التي تراقب حركة الملاحة، وشركات أخرى مماثلة، أن حركة العبور «انخفضت بصورة ملحوظة، مع استمرار مرور سفن عبر المسار الإيراني»، وهو ما يناقض صورة السيطرة الأميركية الكاملة على حركة الملاحة، التي يحاول ترامب الترويج لها. ويأتي ذلك فيما ازدادت حدّة الاحتكاك البحري في المضيق؛ إذ نقلت «وول ستريت جورنال» عن مسؤول أميركي أن «القوات الأميركية اطلقت النار على سفينة ترفع علم بنما حاولت كسر الحصار المفروض على الموانئ الإيرانية». وبحسب روايته، «أطلقت مروحية عسكرية النار على دفّة السفينة بعدما تجاهلت الأخيرة تحذيرات القوات المكلفة تنفيذ الحصار». وفي رواية أخرى، أفادت شركة «فانغارد» لأمن الملاحة بأن سفينة الحاويات «فيلا نوفا» تعرّضت لصاروخ أطلق من مروحية في أثناء إبحارها غرباً في خليج عمان، ما أدى إلى اندلاع حريق فيها جرت السيطرة عليه، من دون إصابة أفراد طاقمها. وفي المقابل، ذكرت «القناة 15» الإسرائيلية أن «إيران تطلق يومياً ما بين طائرتَين وخمس طائرات مسيّرة على سفن عابرة لهرمز»، وأن واشنطن «تتعمّد التكتّم على هذه الهجمات لتجنّب التصعيد»، مشيرة إلى هجوم بمسيّرات استهدف، وفق روايتها، قاعدة أميركية في الكويت في الأسبوع الماضي.

> **ربط طهران فتح المضيق بتسوية أوسع، تمتدّ إلى جبهات المنطقة**

وفي ظلّ استمرار التوتر بين الطرفين، تواصل إيران تصدير ما تقوم به باعتباره دليلاً على فشل الولايات المتحدة في إخضاعها. وقال وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، إنه «لم يكن أحد يتوقّع أن تتمكّن إيران من الصمود وعدم الخضوع لأميركا بهذه الطريقة»، معتبراً أن بلاده أثبتت خلال الحرب أنها «قوة لا تُهزَم» وقادرة على المواجهة، مذكّراً بأن واشنطن اضطرت في النهاية إلى العودة إلى المفاوضات بعدما كان ترامب قد دعا إيران، في بداية الحرب في 28 شباط، إلى «الاستسلام غير المشروط». وفي السياق نفسه، أشار رضائي إلى أن إيران تمرّ بمرحلة «حساسة وخطيرة»، داعياً إلى تعزيز «التماسك والوحدة الوطنية»، معتبراً أن الهدف لا يقتصر على تجاوز هذه المرحلة، بل الخروج منها «بصورة أكثر أمناً وتماسكاً واقتداراً وبقدرات أكبر».

(الأخبار)

اليمن

في ماوراء استهداف صنعاء «المخا»
هكذا تحوّل الميناء إلى ثكنة عسكرية

لقمان عبد الله

عرضت قناة «العربية» السعودية، ليل أمس، مشاهد للدمار في أكثر من موقع في مدينة «المخا» الساحلية غربي تعز، وخصوصاً في محيط الميناء، الذي تعرّض، وفق ما أوردته مصادر وتقارير متداولة، خلال الأيام السابقة، لاستهدافات بالصواريخ والطائرات المسيّرة من قبل قوات صنعاء. وجاء ذلك في إطار محاولة وسائل الإعلام الخليجية واليمنية التابعة لحكومة عدن، تقديم تلك الاستهدافات باعتبارها اعتداءً على منشأة مدنية وميناء تجاري، متجاهلةً واقعاً كانت وثّقته وسائل إعلام خليجية أيضاً في تقارير سابقة. إذ سبق لقناة «الجزيرة» أن نشرت، في أكثر من مناسبة، تقارير مصوّرة عن طبيعة الاستخدام العسكري لميناء «المخا»، واصفةً الأخير بأنه تحوّل إلى ما يشبه «ثكنة عسكرية»، ومتحدّثةً عن حشد أرتال من المعدّات العسكرية فيه، وإقامة مخازن للسلاح داخله، فضلاً عن استخدامه لنقل الإمدادات العسكرية واللوجستية إلى القوات الموجودة في الساحل الغربي، وعلى رأسها الفصائل التابعة لطارق صالح. وسبق للقناة نفسها أن بثّت تقارير، في أوقات متفاوتة، أظهرت فيها، استناداً إلى صور قالت إنها خاصة بها، تحويل المنشأة ومحيطها إلى منطقة عسكرية مغلقة، تضمّ قوات ومباني ومنشآت عسكرية.

والواقع أن استهداف «المخا» وميناءها لا يمكن فصله عن مسار طويل من عسكرة المدينة -وضع الأخيرة في دائرة أيّ تصعيد مستقبلي-، بدءاً من مرحلة توسّع النفوذ الإماراتي خلال السنوات الماضية، وصولاً إلى مرحلة انحسار هذا النفوذ لمصلحة السعودية حالياً. وكانت «المخا» تحوّلت، خلال السنوات الماضية، إلى نقطة ارتكاز للقوات الموالية للإمارات، خصوصاً مجموعات طارق صالح، في الساحل الغربي، غير أنها بدأت تشهد تغييرات لافتة منذ مطلع العام، في ظلّ تراجع الدور الإماراتي المباشر، وأخْذ السعودية على عاتقها مهمّة إعادة تنظيم القوات التابعة لحكومة عدن، بما فيها تلك الموجودة في «المخا». وفي هذا السياق، تداول ناشطون، أخيراً، مقاطع مصوّرة قالوا إنها توثّق وجود وفد سعودي في المدينة، في أثناء قيامه بأعمال الحصر والتدقيق وتسجيل البصمات لعناصر ما يُعرف بـ«قوات المقاومة الوطنية»، وذلك بحضور قائدها طارق صالح. وأثارت هذه المشاهد جدلاً واسعاً بين الناشطين، الذين رأى بعضهم فيها انتقاصاً من المكانة التي كانت تتمتّع بها تلك القوات، ورسالة واضحة بشأن طبيعة التحوّلات الجارية في موازين النفوذ في الساحل الغربي، لمصلحة الجانب السعودي. والظاهر أن المملكة أرادت من ظهور وفدها في «المخا» بالصورة المشار إليها، تأكيد وجود عملية إعادة هيكلة شاملة تحت مظلّتها، من شأنها إعادة الاعتبار إلى مؤسسات ما يسمّى «الشرعية» و«مجلس القيادة الرئاسي». هنا، تبرز أهمية موقع طارق صالح داخل هذه المعادلة؛ فالرجل، رغم ارتباط قواته تاريخياً بالدعم الإماراتي، لا يزال عضواً في «المجلس الرئاسي»، لكنه ظهر خلال الأشهر الأخيرة في إطار التنسيق مع المؤسسات المدعومة سعودياً، في حين شهدت «المخا» نفسها فعاليات ومشاريع بدعم من المملكة، وتكمن الأهمية الاستراتيجية للمدينة، قبل كلّ شيء، في موقعها الجغرافي الحسّاس، فهي تقع على مقربة من مضيق باب المندب، أحد أهم الممرّات البحرية في العالم، الذي يربط البحر الأحمر بخليج عدن والمحيط الهندي، كما أنها تمتلك ميناءً وموقعاً ساحلياً متقدّماً، وهو ما يجعلها ذات أهمية عسكرية ولوجستية كبيرة، ويفسّر اهتمام القوى المتنافسة بفرض نفوذها عليها. ومن هنا، وإذ لا يبدو ما يجري في «المخا» معزولاً عن الصراع الأوسع على البحر الأحمر وباب المندب، فإن كلّ تغيير في طبيعة السيطرة على المدينة ومنشآتها، ينعكس بالضرورة على توازنات الساحل الغربي، ويمنح الطرف المسيطر عليها ورقة إضافية.

> **ما يجري في «المخا» وثيق الصلة بالصراع الأوسع على البحر الأحمر وباب المندب**

سفينة حاويات راسية في خليج عدن قرب باب المندب (أ ف ب)

تفجير مخازن السلاح غرباً: شكوك سعودية في «تسريب استخباراتي»

صنعاء - **رشيد الحداد**

كثّفت قوات صنعاء، أمس، عملياتها ضدّ مواقع التحشيد السعودية في الساحل الغربي لليمن، وفي محافظتَي تعز ومأرب. وتسبّبت الهجمات الجديدة التي اعترفت بها حكومة عدن ولم تتبنّها حكومة صنعاء رسمياً، بانفجارات كبيرة في مخازن أسلحة تعرّضت للاستهداف بصواريخ وطائرات مسيّرة. وبحسب مصادر محلية، فإن عملية الاستهداف الأخيرة لمخازن أسلحة سعودية في ضواحي مدينة المخا غربي محافظة تعز، تزامنت مع وصول لجنة سعودية للتحقيق في قضية تعرّض المخازن السرّية التابعة لقيادة العمليات المشتركة التي تقودها الرياض في المخا، للقصف. ووفق مصادر استخباراتية في صنعاء، فإن ثمّة شكوكاً كبيرة في وقوف قيادات موالية للإمارات وراء تسريب معلومات خطيرة مكّنت «أنصار الله» من ضرب أهمّ مراكز الإمدادات اللوجستية السعودية في الساحل الغربي.

ومع اشتداد عمليات قوات صنعاء، أفيد، أمس، عن استهداف سفينة سعودية كانت تحمل أسلحة وذخائر في أثناء محاولتها الوصول إلى ميناء المخا. وفي حين ذكرت وكالة «رويترز» أن السفينة التي تدعى «تهامة»، وكانت ترفع علم تنزانيا، لها صلةٌ بالشحن البحري السعودي، أفاد موقع «لويدز ليست» المتخصص في شؤون النقل البحري بمقتل أربعة من أفراد طاقم «تهامة»، بينهم ثلاثة باكستانيين وإندونيسي، وإصابة أربعة آخرين.

في هذا الوقت، أفادت مصادر مطلعة في عدن بأن الرياض وجّهت بسرعة إخلاء المعسكرات التابعة لها في المناطق العسكرية كافة في المحافظات الخارجة عن سيطرة حكومة صنعاء. وبموجب تلك التوجيهات، عمدت الفصائل التابعة للسعودية إلى إخلاء جميع مقرّاتها في قاعدة العند في لحج والقاعدة الإدارية الرئيسة في مدينة عدن. كما امتدّت عملية الإخلاء إلى مطار الريان في محافظة حضرموت، وصولاً إلى مطار الغيضة في المهرة، أقصى شرقي اليمن. ووفق المعلومات، فإن عملية الإجلاء الواسعة جاءت بسبب شكوك سعودية في حدوث انكشاف استخباراتي كبير للتحرّكات العسكرية التي جرت على مدى الأشهر الماضية، فضلاً عن محاولة تلافي مزيد من الخسائر التي توقعها عمليات

الحدث

إسرائيل بين الفرص والمخاطر: باب التطبيع مع السعودية... لم يُغلَق بعد

علي حيدر

تدرك إسرائيل أن «اتفاقية مكة للدفاع المشترك» بين السعودية وتركيا وباكستان، لا تمثّل، أقلّه في مرحلتها الحالية، نواة لـ«ناتو إقليمي» أو«إسلامي»، وأنها ليست موجّهة ضدّها بصورة مباشرة. لكن ذلك لا يقلّل من أهميتها في الحسابات الإسرائيلية، باعتبارها جزءاً من المتغيّرات الحاصلة في البيئة الإقليمية، بستبطن تهديدات وفرصاً في آن. وفي وقت لم تتّضح فيه بعد حدود الاتفاقية واليات

قد ترى إسرائيل في الاتفاق فرصة محتملة، فالتحالف لم ينشأ للوقوف في وجهها، بل للحدّ من مخاطر الصعود الإيراني

تطبيقها وطبيعة التزامات أطرافها، تتفاوت القراءات الإسرائيلية لدلالاتها، بين متحسّس من الغموض الذي يكتنفها، وباحث عن كيفية توظيفها ضمن معادلات الصراع الإقليمي.

بالنسبة إلى تل أبيب، تبدو الاتفاقية مؤشراً إلى وجود وعي متزايد لدى قوى إقليمية أساسية بتراجع قدرة المظلّة الأمنية الأميركية على توفير مستوى الضمانات الذي يتطلّع إليه الحلفاء، وهو ما تجلّى بوضوح خلال الحرب على إيران، التي فشلت في تحقيق ما كانت تتطلّع إليه إسرائيل من إضعاف الجمهورية الإسلامية إلى الحدّ الذي يسمح بإعادة بناء الإقليم على قاعدة تفوّق إسرائيلي واضح، ومظلّة أميركية قادرة على فرض قواعد اللعبة الجديدة. على العكس من ذلك، أظهر صمود طهران وتأثيرها الكبير في معادلات الخليج ومضيق هرمز والبيئة الإقليمية الأوسع -وصولاً إلى ساحات مثل لبنان-، أن المنطقة قد تكون مقبلة على إعادة تركيب للتوازنات، لا يبدو أنها ستكون في مصلحة تل أبيب، وإن لا تزال نتائجها مفتوحة، وغير مستقرّة على صورة نهائية.

يُضاف إلى ما تَقدّم، أن إسرئيل كانت تُراهن على دفع السعودية نحو مزيد من الاقتراب العلني منها، والانتقال بالعلاقات معها من مستويات التنسيق ضمن المنظومة العسكرية الأميركية، إلى شراكة أمنية وسياسية أكثر وضوحاً. غير أن الرياض اتجهت، بدلاً من ذلك، إلى توسيع شبكة شراكاتها الإقليمية، مستفيدةً من القوتَين العسكريتَين التركية والباكستانية، ومتطلّعة إلى تحقيق ردع -مرحلي في الحدّ الأدنى-. لا تكون إسرائيل طرفاً فيه. وهنا، تُبرز حساسية «اتفاقية مكة» بالنسبة إلى تل أبيب؛ فهي قد تكون بداية لديناميات إقليمية مغايرة لطموح بنيامين نتنياهو إلى أن تفضي المواجهة مع إيران إلى ولادة «شرق أوسط جديد» تتمتّع فيه إسرائيل بموقع القوة الإقليمية المركزية، وتتكامل فيه مكانتها العسكرية والسياسية مع الدور الأميركي في إدارة المنطقة.

مع هذا، لا يعني الاتفاق أن باب التطبيع السعودي - الإسرائيلي قد أُغلق؛ فمن المنظور الإسرائيلي، يمكن للرياض أن توسّع شراكاتها الأمنية مع أنقرة وإسلام أباد، وفي الوقت نفسه تُبقي خيار العلاقة مع تل أبيب قائماً، إذا اقتضت مصالحها ذلك. لكن السؤال يبقى متعلّقاً بالثمن السياسي الذي قد تطلبه السعودية في مقابل أيّ تقدّم في مسار التطبيع، واحتمال اشتراطها خطوات إسرائيلية محدّدة وجدّية تجاه القضية الفلسطينية، وليس مجرّد التزامات عامّة.

في المقابل، قد ترى إسرائيل في الاتفاق فرصة استراتيجية محتملة؛ فالتحالف الثلاثي لم ينشأ للوقوف في وجهها بالدرجة الأولى، بل للحدّ من مخاطر الصعود الإيراني، وخصوصاً في ظلّ ما أظهرته أزمة مضيق هرمز من قدرة لدى طهران على التأثير في أمن الطاقة والتجارة الدولية. وإذا كان الانكفاء الأميركي النسبي جعل واشنطن أقلّ استعداداً لتحمّل كلفة مواجهة مفتوحة، وإذا كانت تل أبيب نفسها تدرك أن احتواء إيران إقليمياً يتجاوز قدراتها المنفردة، فإن قيام قوة إقليمية إضافية تستهدف تقييد هامش الحركة الإيرانية، قد يؤدي موضوعياً وظيفة تصبّ في المصلحة الإسرائيلية.

وهكذا ينطوي الاتفاق، وفق معايير الأمن القومي الإسرائيلي، على مفارقة واضحة؛ فهو، من جهة، قد يسهم في بلورة نظام إقليمي أقلّ قابلية للتمحور حول إسرائيل، بما يحدّ مستقبلاً من حرية حركة الأخيرة، ومن قدرتها على فرض أولوياتها على المنطقة. لكنه، من جهة أخرى، ربما يتحوّل إلى عنصر داعم في معركة كبح طهران، وتقليص بعض المخاطر التي ترى تل أبيب أنها لا تستطيع مواجهتها منفردة.

حسابات إسرائيل إزاء اتفاق مكة بين الارباح والخسائر (هنّ الوبير)

جدل باكستاني حول «اتفاقية مكة»: الاختبار الأوّل ... في اليمن

حَضَر خروبي

تفاوت ردود الفعل داخل باكستان على «اتفاقية مكة للدفاع المشترك» التي وُقّعت الجمعة الماضي بين أنقرة والرياض وإسلام أباد. فالاتفاقية التي وصفها رئيس الوزراء الباكستاني، شهباز شريف، غداة التوقيع، بأنها «محطة مفصلية في مسار التعاون بين ثلاث دول شقيقة»، قوبلت بردود فعل إيجابية عامّة لا تخلو من التشكيك، سواءً في أوساط المعارضة أو من جانب الجماعات السياسية والدينية المؤيّدة للسلطة، علماً أن مشروع التقارب مع الدول الإسلامية، ومن بينها تركيا والسعودية، مثّل إحدى أهمّ ركائز مشروع زعيم حزب المعارضة المعتقل، عمران خان.

وفي تعليقه على إعلان مكة، تبنّى إيمل ولي خان، وهو زعيم «الحركة القومية البشتونية»، أحد أبرز الأحزاب الداعمة للائتلاف الحاكم، نظرة مشوبة بالحذر، ملمّحاً إلى أن كلّ ما يمكن بلاده أن تقدّمه للسعودية، على المستوى العسكري، هو أن تبيعها الأسلحة، مذكّراً بأن الجيش الباكستاني عاجز على الأرض عن أن يفعل شيئاً أمام مسلّحي حركة «طالبان باكستان»، وهو ما يجعله غير قادر عملياً على خوض الحرب لصالح أيّ دولة، على حدّ قوله. بدوره، أبدى علامة طاهر أشرفي، زعيم «رابطة علماء باكستان»، وهي هيئة دينية دعوية مقرّبة من السلطة، في تسجيل مصوّر، رأياً أكثر تفاؤلاً، معتبراً «اتفاقية مكة» «مكسباً كبيراً»، عادّاً إياها نتيجة جهود قائد الجيش الباكستاني المشير عاصم منير، ورئيس الوزراء شهباز شريف. ورأى أن سريان مفاعيل الاتفاقية الثلاثية سيجعل من العسير على أيّ جهة، مهما كانت قوية، أن «تمسّ أمن هذه البلاد بسوء»، مضيفاً أن ما سمّاه «التحالف الإسلامي» بين تركيا والسعودية وباكستان، والذي تتزعّمه إسلام أباد، «يملك كلّ شيء، ويمكنه أن يدافع عن الأمة الإسلامية في جميع بقاع الأرض».

أمّا الزعيم القبلي، وأحد وجهاء مدينة بيشاور، محمد مظفر خان، فلم ينكر أهمية «اتفاقية مكة» بوصفها مكسباً دبلوماسياً لبلاده، لكنه أظهر خشيته من إمكانية أن تتحوّل إلى عبء ثقيل، وخصوصاً في حال اندلاع حرب في الخليج؛ ذلك أن إسلام أباد ستجد نفسها، عندها، مطالبة بتحقيق التوازن بين نيّتها الدفاع عن السعودية ورغبتها في تجنّب مواجهة إيران، فضلاً عن ما تواجهه من تحدّيات أمنية على حدودها مع أفغانستان والهند. وإذ تجنّب خان التسرّع في إطلاق الأحكام على الحلف الجديد، وتحديداً في ما يخصّ فاعليته وجدّيته، معتبراً أنه لا يمكن الحكم عليه عبر مراسم التوقيع أو اللغة السياسية المستخدمة في إعلانه، فقد رأى أن الاختبار الحقيقي سيكون في الأشهر المقبلة؛ ففي حال بادرت الرياض إلى الطلب من إسلام أباد إرسال قواتها إلى اليمن لمواجهة ما تسمّيه الأولى «الخطر الحوثي»، أو للوقوف في وجه إيران، حينها سوف يظهر المغزى الحقيقي لهذه الاتفاقية.

تثار مخاوف في شأن إقحام باكستان في سياسة المحاور، وإبعادها عن نهج الحياد والوساطة

وفي ظلّ ما يثيره الحلف الثلاثي من مخاوف في شأن إقحام باكستان في سياسة المحاور، وإبعادها عن نهج الحياد والوساطة في الملفات الإقليمية، فضلاً عن تساؤلات المعارضة الباكستانية حول غياب الشفافية البرلمانية حيال بنود «اتفاقية مكة» وما يترتّب عليها من التزامات عسكرية، ردّ وزير الخارجية الباكستاني، إسحق دار، الأحد، على تلك التساؤلات بالحديث عن جملة نقاط قال إن «على الجميع إدراكها». وكتب دار، عبر حسابه على منصة «إكس»، أن الاتفاقية الثلاثية تظلّ «مفتوحة أمام أيّ دولة في المنطقة ترغب في التمسّك بمبادئها الأساسية وحلّ الخلافات عبر الاحترام المتبادل والتعاون والوسائل السلمية»، مضيفاً أن الاتفاقية «دفاعية بطبعها، وليست موجّهة ضدّ أيّ بلد، وذلك بما ينسجم مع الركائز الأساسية لسياستنا الخارجية، وتطلّعات باكستان إلى مواصلة العمل الوثيق مع كافة الدول الشقيقة في المنطقة نحو السلام والاستقرار الدائمَين».

وفي تصريح استبطن الإشارة إلى تقديرات مراقبين في شأن وجود «هامش استقلالي كبير» للدول المعنيّة في تقدير شكل استجابتها للتحدّيات المشتركة في ما بينها، أوضح دار، بتعابير فضفاضة لا تخلو من التباسات، أن الاتفاقية «لا تلغي أو تحلّ محلّ أيّ اتفاقيات ثنائية أو متعدّدة الأطراف قائمة بين هذه الدول، أو مع دول أو منظّمات أخرى»، مستدركاً بأنها تنصّ على أن «أيّ هجوم مسلّح خارجي على أيّ من الدول الثلاث سوف يُعتبر بمثابة هجوم على الجميع، بما يتّفق مع الحق الأصيل في الدفاع الفردي والجماعي عن النفس بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة».

لا نية مصرية للالتحاق بـ«حلف مكة»: التضامن شيء... والدفاع شيء آخر

القاهرة - الأخبار

لا تبدو مصر في وارد الانضمام قريباً إلى «اتفاقية مكة للدفاع المشترك» الموقّعة بين السعودية وتركيا وباكستان، بحسب ما تقرّره مصادر مطّلعة في حديثها إلى «الأخبار». إذ رغم أن القاهرة «شاركت في آلية التنسيق الرباعية مع الدول الثلاث، كما استضافت، في 21 حزيران الماضي، اجتماعاً لهذه المنصّة، وكانت على معرفة مسبقة بالترتيبات التي قادت إلى الاتفاق»، إلا أن ذلك «لا يجعلها ملزَمة بالموافقة على التحوّل سريعاً إلى صيغة عسكرية تقوم على التزامات دفاعية متبادلة». وبحسب المصادر، فإن وجود مصر ضمن الآلية الرباعية كان بهدف «التشاور بشأن الأزمات، وتبادل المعلومات، وتنسيق المواقف»، في حين أن «اتفاقية الدفاع المشترك» تضعها أمام جملة إشكاليات من بينها «ما ستفعله الدولة العضو إذا تعرّض حليفها لهجوم، وما إذا كان عليها تقديم دعم عسكري، أو اتخاذ موقف سياسي محدّد، أو تحمّل تبعات صراع لا يقع داخل أراضيها». وتتعاظم وطأة هذه الإشكاليات في ظلّ استمرار المواجهة الأميركية - الإيرانية، واتساع نطاق تداعياتها إلى دول الخليج والأردن، والذي يفرض على مصر حسابات إضافية؛ إذ إن «أيّ تطور كبير في مسار هذه الحرب يمكن أن يحوّل التعهدات السياسية إلى مطالب عسكرية فعلية».

وفي هذا الإطار، تبيّن المصادر أن مصر لا تريد الدخول في الحرب لاعتبارات تتّصل بـ«أمنها القومي»، لكنها في الوقت نفسه لا تتعامل مع «أمن الدول العربية» باعتباره شأناً لا يعنيها، فضلاً عن أنها تحاول الحفاظ على مساحة «حياد» معينة، خصوصاً مع استمرارها في أداء أدوار الوساطة. كذلك، يتعلّق تحفّظها بقاعدة مصرية «راسخة» مرتبطة بحدود استخدام القوة خارج الحدود المصرية، والإجراءات التي تسبق اتخاذ مثل هذا القرار، وهو ما جرى اتّباعه في بداية الحرب مع إرسال قوات مصرية إلى دول الخليج. وبحسب المصادر، فإن توسيع ذلك الدور يحتاج إلى «إطار قانوني واضح»، الأمر يفسّر جانباً من التمهّل قبل اتخاذ قرار نهائي. على أن القاهرة لا ترفض فكرة التعاون الدفاعي بالمجمل؛ فهي كانت طرحت تصوراً لـ«قوة عربية مشتركة» تحت مظلّة «جامعة الدول العربية». وبالاستفادة من وجود «اتفاقية الدفاع العربي المشترك» التي وُقّعت في القاهرة عام 1950. لكن الفارق اليوم، أن كلّ الترتيبات في المنطقة «ستتأثر بدرجة كبيرة بمسار الحرب الحالية؛ فإذا انتهت المواجهة واتضحت ملامح النظام الأمني الذي سيَظهر بعدها، ستكون لدى مصر صورة أكثر وضوحاً عن وظيفة الاتفاق ومدى تأثيره».

تقرير

غموض يحيط بالانسحابات الموضعية

حفلة مزايدات إسرائيلية حول «الخط الأصفر»

غزة - **يوسف فارس**

تكشف الوقائع الميدانية في قطاع غزة اتّساع أثر الضغوط الأميركية على إسرائيل، والذي يقابله تصاعد الاعتراضات داخل المؤسستَين العسكرية والسياسية، وفي وسائل الإعلام، على القيود المفروضة على عمليات جيش الاحتلال. وإذ يستمرّ تعليق الاغتيالات والقصف بشكل كبير، لم يخرق ذلك سوى إطلاق النار، أمس، للمرّة الأولى منذ أسبوع، على مواطن قرب مناطق «الخط الأصفر»، حيث زعم العدو أن العملية استهدفت «قناصاً من المقاومة شكّل خطراً على القوات، وأنها لا تمثّل خرقاً لوقف إطلاق النار». غير أن مجرد اضطرار الاحتلال إلى تبرير العملية بهذه الصيغة، أثار موجة من الاعتراضات في وسائل الإعلام العبرية.

وفي هذا السياق، نقلت «القناة 14» عن ضابط رفيع في القيادة الجنوبية خشيته من «تآكل السيطرة الإسرائيلية» على غزة، وزعمه أن المسلّحين يعبرون «الخط الأصفر» بصورة متكرّرة، وأن «القوات تُمنع، في بعض الحالات، من التحرّك ضدّهم». كما ادعى مراسل «القناة 14»، هيلل بيتون روزين، أن عدداً من مسلحي «حماس» عبروا إلى «المنطقة الصفراء»، واستولوا على معدّات هندسية، قبل أن يعودوا بها إلى «المنطقة الحمراء»، من دون أن تطلق القوات النار عليهم رغم رصدها إيّاهم. وبحسب المعطيات التي عرضتها القناة، «سُجلت أكثر من 65 حادثة عبور إلى المنطقة الصفراء من دون ردّ بالرصاص»، وهو معدّل قالت إنه يزيد بثلاثة أضعاف على المدة التي سبقت ما وصفته بـ«تكبيل أيدي الجنود».

وفي الاتجاه نفسه، نقل مراسل «القناة 12» عن أوساط في جيش العدو، توصيفها طريقة التعامل مع هذه الحوادث المزعومة بالقول: «أيدينا مكبلة»، في حين تكرّرت تلك السردية في معظم وسائل الإعلام العبرية.

هكذا، يبدو أن الضغوط الأميركية على حكومة بنيامين نتنياهو فتحت باب المزايدات الداخلية على مصراعَيه، في وقت يَظهر فيه، بحسب «القناة 12»، أن نتنياهو لم يدرك مبكراً مدى خطورة الوضع، وأنه «بدأ يستوعبه أخيراً»، بعد محادثات، وصفتها بالصعبة، جرت خلال الأيام الأخيرة بينه وبين مسؤولين في الإدارة الأميركية. ووفق القناة، أبلغ مسؤولون إسرائيليون، ممثّل

للمرّة الأولى منذ أسبوع، أطلق الاحتلال النار، أمس، على مواطن قرب مناطق «الخط الأصفر»

«مجلس السلام» نيكولاي ميلادينوف، رفضهم صيغة «نزع السلاح التدريجي وربطها بانسحاب إسرائيلي تدريجي»، متمسّكين بنزع سلاح «حماس» بالكامل قبل الحديث عن الانتقال إلى المرحلة الثانية. غير أن التشدّد الإسرائيلي المعلَن لا ينسجم، وفق مسؤولين في «مجلس السلام»، مع ما يجري ميدانياً. إذ نقلت «بديعوت أحرونوت» عن هؤلاء قولهم: «نحن ننظر إلى الأفعال لا إلى الأقوال والتصريحات. عملياً، أوقفت إسرائيل عمليات القتل وتحافظ على وقف إطلاق النار». وأمس، سُمح، للمرّة الأولى، بنشر صور جديدة للقاعدة العسكرية التي يجري إنشاؤها في المناطق الشرقية لمدينة رفح، والمخصّصة للقوات الأميركية والدولية التي ستتولّى مراقبة وقف إطلاق النار. وبحسب المعلومات، استُقدمت إلى القاعدة عشرات العربات المصفّحة والبوابات المعدنية، إضافة إلى غرف مبيت مخصّصة للجنود.

وفي موازاة القيود على العمليات العسكرية الإسرائيلية، لا يزال الغموض يحيط بمصير المناطق التي جرى توسيع «الخط الأصفر» إليها خلال الشهور العشرة الماضية، والتي تشكّل نحو 15% من مساحة قطاع غزة. ووفقاً لمصادر مطّلعة، تشترط «خريطة الطريق» المؤلّفة من 15 بنداً «عودة إسرائيل إلى خطوط التموضع التي أقرّها اتفاق شرم الشيخ»، الموقّع في 10 تشرين الأول من العام الماضي. وفيما تزعم مصادر إسرائيلية أن جيش الاحتلال بدأ فعلاً الانسحاب، يتعذّر حتى اللحظة التحقّق ميدانياً من واقعية هذه الخطوة. ويعود ذلك إلى أن جيش العدو لا يتمركز فعلياً في أجزاء من المناطق التي وسّع نفوذه إليها، بل وضع فيها مكعبات صفراء، أخليت بموجبها منازل السكان، من دون دخول دائم لقوات الاحتلال إليها. وبهذا، يمكن العدو أن يعلن انسحابه من مناطق لم يكن منتشراً فيها أصلاً، فيما تبقى هذه الأماكن مخلاة من السكان. ويعني ما تقدّم، أن معيار الانسحاب الفعلي سيكون مرتبطاً بإعادة خطوط التموضع وإتاحة عودة الأهالي، لا بمجرّد انعدام وجود جيش العدو.

زعم إعلام العدو أن عدداً من مسلحي «حماس» عبروا إلى «المنطقة الصفراء» (هنّ الوبير)

سوريا

انتقادات لمحاكمة عاطف نجيب
الإعدام غيابياً لرموز النظام السابق

عامر علي

حكمت السلطات الانتقالية على الرئيس السابق، بشار الأسد، وشقيقه ماهر، وعدد من رموز نظامه بالإعدام غيابياً، في حين صدر حكم حضوري بإعدام ابن خالته والقائد السابق لفرع الأمن السياسي في درعا، عاطف نجيب، وشمل الحكم الذي أصدرته «محكمة الجنايات الرابعة» في دمشق: وزير الدفاع السابق فهد الفريج، والضباطين في المخابرات العسكرية لؤي العلي ووفيق ناصر، والضابط في المخابرات الجوية قصي ميهوب، والضابط طلال العيسمي، في حين أُسقطت دعوى الحق العام عن أيمن عبوش بسبب وفاته.

وقضت المحكمة، التي ترأسها القاضي فخر الدين العربان، بإعدام بشار الأسد غيابياً بصفته «متهماً فاراً»، وذلك بعد إدانته بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار، فيما أصدرت حكماً بالإعدام غيابياً بحقّ ماهر الأسد، وحضورياً بحقّ عاطف نجيب مدينة إياهما بجرائم القتل العمد مع سبق الإصرار والتعذيب، ومؤكدةً إنزال أقصى العقوبات التي يجيزها القانون السوري في حق الثلاثة.

ووفقاً لقرار المحكمة، ثبت «تورّط» المدانين في «تعذيب» أعداد كبيرة من المعتقلين، فضلاً عن مسؤوليتهم المباشرة عن مقتل العديد منهم خلال فترات الاحتجاز. كما أن الجرائم المنسوبة إليهم «اتّسمت بقدر كبير من الجسامة والمنهجية، ما يرقى بها إلى جرائم ضدّ الإنسانية وجرائم حرب»، بحسب نصّ القرار أيضاً. وأعلن القاضي، خلال تلاوة الحكم، إبقاء مذكّرات التوقيف الغيابية نافذةً بحقّ المتهمين، وتعميمها على الجهات المختصة كافة، ومخاطبة المرجع المختصّ لاتخاذ ما يلزم بشأن ملاحقتهم دولياً، مشيراً كذلك إلى تثبيت الحجز الاحتياطي على الأموال المنقولة وغير المنقولة للمحكوم عليهم، وإدارة أموالهم، وإلزامهم بتعويض المدّعين الشخصيين، مع الاحتفاظ بحق المتضرّرين الذين لم يدّعوا شخصياً، وذوي الضحايا والمفقودين. أمّا عاطف نجيب، فلفت القاضي إلى أنه كرّر أقواله خلال الجلسات السابقة، نافياً التهم المنسوبة إليه ومعترضاً على ادّعاءات الشهود، وهو ما رفضته المحكمة، في حين أفاد وزير العدل، مظهر الويس، بأنه بموجب الحكم، سيتمّ نقل نجيب إلى محكمة النقض، حيث سيكون له الحقّ في الطعن خلال مدّة أقصاها 30 يوماً. وبينما يُعتبر هذا الحكم الأول من نوعه بحق متّهمين مرتبطين بالنظام السابق، ينتظر عدد كبير من الموقوفين محاكمتهم في إطار «مسار العدالة الانتقالية» الذي أعلنته السلطات، والذي شكّلت محكمة خاصة من أجله. ومن بين هؤلاء الموقوفين مفتي سوريا السابق أحمد حسون، ووسيم الأسد، ابن عم بشار الأسد، ووزير الداخلية السابق محمد الشعار، وآخرون. على أن اللافت في الحكم، الذي جاء بعد تسع جلسات منذ بدء المحاكمة، أنه تزامن وإعلان وزارة الخارجية توقيع تفاهم جديد مع روسيا حول القواعد العسكرية الروسية في سوريا (حميميم الجوية وطرطوس البحرية)، والذي تمّ بموجبه اعتبار الوجود الروسي ضرورياً للمشاركة في عمليات التدريب، في مقابل تسلّم السلطات الانتقالية بعض المرافق المدنية في الموقعَين المذكورَين. إذ تُعتبر روسيا في الوقت الحالي الدولة التي تضمّ أكبر عدد من ممثّلي النظام السابق ورموزه، وعلى رأسهم بشار الأسد، الذي أعلنت موسكو منحه وعائلته اللجوء الإنساني.

وبرغم عدم وجود أيّ قدرة في الوقت الحالي على ملاحقة الأسد أو القبض عليه، ما يعني أن قرار الحكم بالإعدام غيابياً يبقى مجرّد حبر على ورق، يحمل الحكم على عاطف نجيب، وهو الضابط الذي انطلقت من مدينته (درعا) شرارة الأحداث عام 2011، وأنهم باعتقال أطفال وتعذيبهم، رمزيةً كبيرةً بالنسبة إلى السلطات الانتقالية، ما يفسّر البدء بمحاكمته وتسريع وتيرتها مقارنةً ببقية المحاكمات.

وفي هذا السياق، اعتبر «المركز السوري للعدالة والمساءلة»، في بيان، أن «إدانة عاطف نجيب تشكل خطوة تاريخية في المرحلة الانتقالية في سوريا، إلا أنها كشفت عن أوجه قصور جسيمة في نظام العدالة في سوريا، ومن المرجّح أنها قوّضت حقّه في محاكمة عادلة»، مشيراً إلى أن قضيته اتّسمت بـ«إجراءات متسرّعة، وبشهادات شهود لم ترتبط عاطف نجيب بالجرائم التي وُجّهت إليه بشأنها التهم». وأضاف: «افتقر محامي عاطف نجيب، الذي قد يواجه مخاطر تهدّد سلامته وسمعته المهنية، إلى القدرة والاستعداد للانخراط بصورة جادّة في القضية أو تقديم دفاع كاف»، مشيراً إلى أن المركز أرسل فريقاً لمراقبة المحاكمات ووثّق «عدة إشكالات شابت المحاكمة والحكم النهائي». وقال محمد العبد الله، المدير التنفيذي للمركز نفسه: «كانت هذه أول محاكمة لأحد الشخصيات المرتبطة بنظام الأسد، وللأسف، فإن عدم جمع الأدلة على نحو كافٍ، والاستماع إلى شهادات الشهود بصورة متسرّعة، أخفقا في الكشف بدقة عن الجرائم التي ارتكبها عاطف نجيب. وينبغي للمحاكمات بحق مسؤولي نظام الأسد أن تكشف حقيقة الفظائع التي ارتكبوها، وأن تكون في الوقت ذاته عادلة ومحايدة». وأضاف أن عاطف نجيب «لم يحصل على محاكمة عادلة، وحُرم الشعب السوري من معرفة حقيقة الجرائم التي أشعلت النزاع».

على الموقع
عودة التوتّر إلى المنطقة الشرقية
طريق عودة المهجّرين غير معبّدة

السلة اللبنانية

تغيير الاستراتيجية أضرّ الحكمة... الأساس بالبناء الصحيح

حوالى 10 أيام مرّت على انتهاء بطولة لبنان لكرة السلة لموسم 2025-2026 التي فاز بها نادي الرياضي – بيروت للمرة الـ20 منذ عام 1992 والـ39 في تاريخه. فيما استمرت معاناة الحكمة الباحث عن لقبه الأول منذ 2004. الهدوء عاد إلى الساحة السلوية، والتحضيرات بدأت للموسم المقبل على صعيد الانتقالات. وبات يمكن الحديث بعقل بارد عن أسباب النجاح والإخفاق

فشلُ الحكمة بالفوز باللقب رغم وجود اسماء كبيرة (صفحة الحكمة على فايسبوك)

حسين سمّور

قبل انطلاق موسم 2025-2026 كان نادي الحكمة يعمل بطريقة ذكية جداً، تُشبه طريقة عمل نادي الرياضي – بيروت الذي بدأ قبل 4 أو 5 سنوات ببناء فريق شاب ومتجانس سيطر على كرة السلة اللبنانية والعربية وفاز ببطولة آسيا للأندية أيضاً.

استراتيجيّة الحكمة كانت بناء فريق شاب يرتكز على الثنائي يوسف خياط (23 عاماً) وجهاد الخطيب (21 عاماً) مع رودي الحاج موسى، على أن يكون معهم ثلاثة لاعبين أجانب مميّزين. وهذا الفريق يكون أساساً للمنافسة وإعادة اللقب إلى ملعب غزير ومنطقة الأشرفية بعد سنتين أو ثلاث سنوات تحت قيادة جهاز فني يرأسه جو غطاس يبقى أيضاً مع هؤلاء اللاعبين فترة طويلة. بلا شك كان يمكن لهذه الاستراتيجية أن تنجح في ظل موهبة يوسف خياط، وقوة جهاد الخطيب الذي قدم موسماً استثنائياً مع المركزية تحت قيادة المدرب جورج جعجع، وأكد أنه يمتلك قدرات استثنائية.

لكن بعد هذا العمل، فجأة تغيّر كل شيء. بدأت إدارة النادي بتكديس النجوم داخل «القلعة الخضراء»، فتم التعاقد مع لاعب الارتكاز علي حيدر، إضافة إلى جيرارد حديديان وعلي مزهر بعدها مع بقاء مارك خويري «بوبو» وغيرهم... ليخرج جهاد الخطيب من الحكمة إلى المركزية اعتراضاً على عدم إشراكه إلا لدقائق قليلة في المباريات، وتغيرت استراتيجية الإدارة التي لعبت بعض الأحيان بأربعة أجانب.

هذا التغيّر المفاجئ والسريع كان بحسب المراقبين أكبر خطأ ارتكبته الإدارة التي رضخت للضغوط، ومنها ضغوط غير جماهيرية، وبدأت بصرف الأموال لاستقطاب أجانب على أعلى مستوى سعياً إلى «خطف» لقب الدوري من المنارة. وكان لافتاً أن لاعباً مثل «بوبو» لم يكن يشارك إلا دقائق قليلة جداً بعد أن كان أساسياً في السنوات الماضية.

هذا الخطأ كررته إدارات الحكمة المتعاقبة خلال السنوات الماضية أكثر من مرة، وتحديداً عندما ترأس النادي إيلي يحشوشي، وبعده راغب حداد مع دعم من الرئيس الفخري جهاد بقرادوني.

الصرف الكبير على استقدام لاعبين أجانب مميزين، وتكديس اللاعبين اللبنانيين غالباً يرتد سلباً على الفريق الذي يقوم بهذه الخطوة، وهذا ما حصل مع الشانفيل عام 2019 عندما سقط أمام الرياضي نفسه في نصف نهائي بطولة لبنان رغم صرفه ملايين الدولارات بهدف الفوز باللقب.

> **عدد من لاعبي الحكمة لم يشاركوا إلا لدقائق طوال الموسم**

خطأ الحكمة هو التسرع، والرغبة في الفوز باللقب قبل بناء فريق قادر على المنافسة لسنوات، وهذا ما يميّز الرياضي عنه وعن كل الفرق الأخرى.

الرياضي بات اليوم الفريق المؤسسة، الذي يُنتج لاعبين ويبني فريقاً من اللبنانيين أولاً ثم يضع حولهم اللاعبين الأجانب الجاهزين للتضحية من أجل الفريق وليس هدفهم الأرقام الشخصية.

في هذه النقطة تحديداً، وفي حال كانت إدارة نادي المركزية – جونية تمتلك الإمكانات والقدرة، فيمكن لفريقها في حال تم الحفاظ عليه أن يكون بطلاً خلال سنتين.

الأساس اليوم في كرة السلة اللبنانية مع وجود ثلاثة لاعبين أجانب، هو بناء تجانس بين اللاعبين المحليين، وتدعيم باجانب ينسجمون مع المنظومة، لأنه يمكن التعاقد مع لاعب يكلف الخزينة 2 مليون دولار من دون الفوز باللقب، لذلك الأساس هو البناء... لأن البطولات لا تأتي بالسرعة بل بالصبر.

أخبار محلية

تصفيات مونديال السلة: لبنان يواجه كوريا والصين

بدأ بعض لاعبي منتخب لبنان الأول لكرة السلة تحضيراتهم لخوض منافسات «النافذة الرابعة» من تصفيات كأس العالم، على أن تبدأ التحضيرات الرسمية للمنتخب كاملاً يوم الجمعة المقبل. وسيخوض منتخب لبنان مباراتين حيث يلتقي نظيره الكوري الجنوبي يوم الخميس في 27 آب الجاري على أرضية ملعب مجمع فؤاد نوفل في ذوق مكايل (الساعة 21:00 بتوقيت بيروت).

وبعدها يسافر «رجال الأرز» إلى الصين في 31 الجاري أيضاً عند الساعة 14,30 بتوقيت بيروت.

وبات الأميركي «دي جي فاندربورك» هو اللاعب المجنس الجديد في صفوف المنتخب. ويبلغ فاندربورك 29 عاماً، وطوله 2,8 متر، ولعب في عدة دوريات أوروبية وشارك مع فريق «يوتا جاز» في NBA Summer League عام 2022. وسيلعب منتخب لبنان مباراتين تحضيريتين مع جورجيا والبرتغال تحضيراً للنافذة الرابعة. يشار إلى أن مجموعة لبنان (المجموعة السادسة) ضمن الدور الثاني للتصفيات الآسيوية لكأس العالم تضم إلى جانب لبنان، كلاً من الصين وكوريا الجنوبية واليابان والسعودية وقطر.

نشاط في سوق الانتقالات السلّوي

فور انتهاء مباريات سلسلة نهائي بطولة لبنان لكرة السلة، شهد سوق الانتقالات حركة قويّة، فتعاقد نادي المركزيّة مع الشاب عمر جمال الدين المحترف في اليابان، ليكون إضافة قوية للنادي إلى جانب جهاد الخطيب، فيما يجري مفاوضات مع جاد خليل.

ومن جهته عاد النجم علي محمود إلى الرياضي، ووقع بطل لبنان أيضاً مع لاعب الارتكاز الأميركي نيك ويست (2,11 متر). ويحافظ الرياضي على اللاعبين الأساسيين كريم زينون وعلي منصور وهايك غيوكوجيان إضافة إلى وائل عرقجي عند عودته من الإصابة، فيما يبقى عقد سيرجيو الدروش ساري المفعول مع الرياضي.

بالمقابل خرج يوسف غنطوس من الرياضي ووقع مع الانترانيك. وتجري أندية مفاوضات مع اللاعب علي حيدر الذي وبحسب مصادر بات قريباً من هومنتمن. أما نادي الحكمة، فيفاوض عدداً من اللاعبين في لبنان والخارج.

ومن المتوقع أن تبدأ الأندية بلاعبين أجانب على مستوى متوسط، قبل أن ترفع المستوى خلال مراحل متقدمة من موسم 2026 – 2027.

كلمات متقاطعة 5152

افقيا

1- عاصمة جزيرة تنريف الإسبانية – 2- من الحيوانات – عاصمة اسيوية – 3- ذكر الدجاج – غنىّ – خاصتك – 4- المكان الذي تزرع فيه النباتات والورود والأزهار وتقلع لتُزرع في مكان آخر – 5- مادة قاتلة – للنداء – ياخذ الغنيمة – 6- إمتحنه – إمارة عربية – 7- صنع محلىّ – ولد ذكر – 8- عاصمة اوروبية – هاج الدم – 9- مُشرق وجميل الطلعة – يجاور منزلي – 10- الأجور الشهرية – عبودية

عمودياً

1- عاصمة افريقية – 2- امر خفيّ – الة من حديد تُقلع بها الحجارة – للإستفهام – 3- سلالة هندية ملكت في البيرو – إحاطة الشكل بدائرة – 4- صاح التيس – دولة عربية – 5- فاكهة الشجر – ريح طيّبة – 6- من لا يسمع – مدينة بلجيكية – 7- مواطن من بلد خليجي – حاجب الشركة – 8- ضعف ورق – عاصمة اوروبية – 9- مصيبة وحلول الشر – نفخ الهواء بشدّة – حيوانات تنتج الحليب – 10- عائلة رجل اعمال ومبرمج أميركي من كبار أثرياء العالم

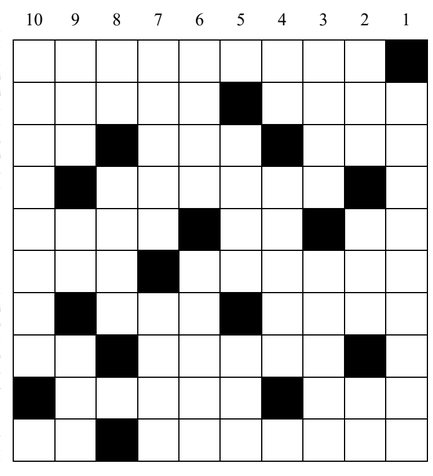

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- ارسطو طاليس – 2- رماح – أليسَا – 3- ميسلون – 4- يا – نكب – دبا – 5- سي – راي بان – 6- البيان – ربط – 7- لبنان – بغ – 8- ين – را – بن – 9- بر – إحتلالي – 10- يعس – يالو

عمودياً

1- ارمي – النبي – 2- رم – أسلب – رع – 3- سام – يبني – يانا – 4- طحين – يا – 5- سكران – حب – 6- طالبان – رت – 7- الو – بالي – 8- ليندبرغ – 11 – 9- يس – باب – بلل – 10- سان أنطونيو

sudoku 5152

			7	3				1
	8		6			9	2	
			8	2				7
		8	9	7	4	3		6
		7						
4			1		3	2		8
	7	2	3		6			
1	9			5			6	
	3			9				

حلول الشبكة السابقة

4	1	6	8	3	5	9	7	2
9	7	8	6	1	2	5	4	3
2	3	5	7	9	4	8	1	6
8	5	7	9	2	3	1	6	4
6	9	4	1	5	7	2	3	8
3	2	1	4	6	8	7	9	5
7	4	3	5	8	1	6	2	9
1	8	9	2	4	6	3	5	7
5	6	2	3	7	9	4	8	1

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 449

كلمة السر من 6 حروف: جزيرة ايطالية ساحرة في البحر التيراني

اسكيا - اكوا - البا - بونزا - تينو - جزيرة - جف - زيد - سردينيا - ساليرنا - سانتو - صقلية - طل - غافي - فولكانو - كابري - كوت - ليباري - ليدو - ماء - موج - مد

ة	ا	ء	ف	ج	ي	ت	ي	ن	و
ي	و	ا	ج	ر	ي	ر	ب	ا	ك
ل	ك	م	ا	س	ي	م	ت	ا	ل
ق	ا	ب	ب	ا	ا	د	و	ب	ي
ص	ي	ج	ي	و	ي	ل	ك	ل	د
ل	س	ج	ج	ف	ن	ك	ي	ا	و
د	ا	ز	و	ل	ا	ز	س	ن	ل
ب	ن	ي	م	ط	ي	غ	ا	ا	ا
ز	ت	ر	س	ر	د	ي	ن	ي	ا
و	و	ة	و	ن	ا	ك	ل	و	ف

حلول الشبكة السابقة: هجرتك

عملية حسابية 449

شروط اللعبة:
ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

	+		٪		=	11
X	■	X	■	X	■	
	X		٪	2	=	10
٪	■	–	■	X	■	
8	X		٪		=	16
=	■	=	■	=		
8		79		18		

حلول الشبكة السابقة

53	–	13	٪	5	=	8
+	■	X	■	X	■	
12	X	6	٪	4	=	18
٪	■	٪	■	X	■	
5	X	2	X	4	=	40
=	■	=	■	=		
13		39		80		

شبكة العنكبوت 449

إعداد نعوم مسعود

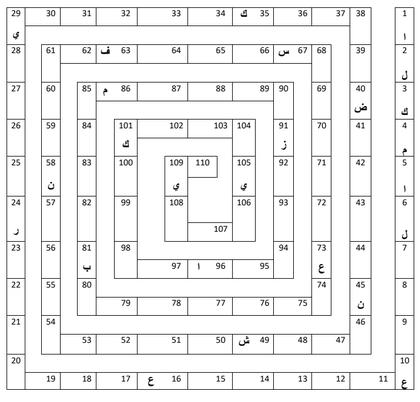

1 – 6 بلوغ الشيء غايته التي لا نقص فيها ولا عيب
5 – 16 احدى مسرحيات الاخوين رحباني
15 – 19 مدينة لبنانية
18 – 21 عاصمة اسيوية
21 – 29 شاعر سوري راحل
28 – 41 اغنية للفنان اللبناني جوزيف عازار
41 – 49 ممثل سوري راحل
49 – 58 رئيس حكومة لبناني راحل
57 – 67 روائي وناقد فرنسي راحل من مؤلفاته « الآلهة عطشى »
67 – 75 صحافي لبناني
75 – 83 اديب لبناني راحل من مؤلفاته « فارس اغا »
81 – 86 مدينة تركية سياحية
86 – 91 لقب نبيل اوروبي
91 – 94 معركة انهزم فيها القائد القرطاجي هنيبعل بمواجهة القائد الروماني سكيبيو الافريقي
93 – 96 مدينة ايطالية
96 – 102 من ابرز خلفاء الدولة العباسية
101 – 105 مدينة فرنسية
105 – 110 خوذة او قبعة مصنوعة من حديد

حل شبكة العنكبوت السابقة

بيرو - روملوس اوغستولوس - لوساكا - كاظم الساهر - هرمز - زاجل - جلال الدين الرومي - ميشال سليمان - انشودة المطر - طرفة بن العبد - عبدين - نجار - روسيا - يالو - لو موند - نداء القلب - بورت مورسبي - بياسينا

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمّة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5152

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

فلكي وعالم رياضيات ألماني (1571-1630). وضع قوانين تصف حركة الكواكب

4+10+7+5+6 = المال المدفون ■ 9+8+1+2 = ماركة سيارات ■ 3+11+9 = فرّ

حل الشبكة الماضية: **مسعود برزاني**

مرآة الغرب

اليمين يكشّر عن أنيابه «حرب إعلامية» على عبد الرحمن السيد

منذ إعلان ترشّحه لمجلس الشيوخ الأميركي، وجد عبد الرحمن السيّد نفسه في قلب حرب إعلامية يقودها اليمين وترامب شخصياً. حملة تمزج بين المكارثية والإسلاموفوبيا وتستحضر أصوله المصرية ودينه ومواقفه من إسرائيل، في محاولة لتحويل السباق الانتخابي في ميشيغان إلى معركة حول الهوية والولاء والانتماء إلى أميركا

علي سرور

منذ الإعلان عن ترشحه لمجلس الشيوخ الأميركي فجر الأربعاء الماضي، انطلقت حملة شرسة ترقى إلى مستوى الحرب الإعلامية ضدّ المرشح الديمقراطي لمجلس الشيوخ الأميركي عن ولاية ميشيغان، عبد الرحمن السيّد. في إطار هذه المواجهة، جنّد الحزب الجمهوري جلّ منابره الإعلامية لتصوير الخطر القادم من الشاب الأميركي بوصفه تهديداً لأسس النظام الذي تقوم عليه البلاد. وبينما تتخبّط الإدارة الأميركية في مواجهة سيل من الأزمات السياسية الداخلية والخارجية، في مقدّمتها تبعات العدوان على إيران، وجد الرئيس دونالد ترامب في قيادة المعركة الإعلامية ضدّ السيّد أولوية قصوى تتقدّم على سواها.

دخل ترامب إلى حلبة تبادل التغريدات بتكرار يومي للتهمة نفسها: «عبد السيّد يكره إسرائيل». غير أنّ الرئيس الجمهوري غاب عن باله التبدّل الحادّ في الرأي العام الأميركي في الحزبين حيال النظرة تجاه إسرائيل، منذ حوّل «قراره الظنّي» إلى شهادة حسن سلوك تؤكّد عدم انصياع المرشّح الديمقراطي للوبيات الصهيونية الذائعة الصيت مثل «إيباك». وبعد تبيّن فشل الحملة الترامبية في حلّتها الأولى، انتقل ترامب إلى «الخطة ب»، مستحضراً «العنصرية» إلى الخطاب السياسي عبر التركيز على أصول السيّد المصرية وخلفيّته الدينية، واستهداف زوجته «المُحجبة». لاقت الخطوة استهجاناً وإدانةً واسعين في الشارع الأميركي، غير أنها كشفت عن حالة استنفار قصوى يعيشها اليمين في الولايات المتحدة على وقع إمكانية وصول عبد الرحمن السيّد إلى مجلس الشيوخ الأميركي، بما يحمله من رؤى إصلاحية وطروحات جريئة لتحقيق العدالة الاجتماعية، إلى جانب مواقف سياسية حادّة تجاه الاحتلال الإسرائيلي.

تكنوقراطية صحية من الطب إلى السياسة

وُلد عبد الرحمن محمد السيّد عام 1984 في ضاحية «روتشستر هيلز» في مقاطعة أوكلاند في ولاية ميشيغان، لأبوين مهاجرين من مصر، وهو ما يجعله مؤهّلاً، من الناحية الدستورية، للترشّح لمنصب رئاسة الولايات المتحدة مستقبلاً. ونال شهادة البكالوريوس في علم الأحياء والعلوم السياسية من جامعة ميشيغان عام 2007، واختير لإلقاء كلمة التخرج كأحد أبرز طلاب دفعته. كما تابع تحصيله الأكاديمي بنيله منحة «رودس» المرموقة للالتحاق بجامعة أكسفورد. تجسّد مسيرته المهنية نموذجاً للمزج بين التخصص الأكاديمي والعمل التنفيذي الميداني في أجهزة الدولة. في عام 2015، عُيّن مديراً لإدارة الصحة في مدينة ديترويت في سن الثلاثين، ليصبح أصغر مسؤول صحي في تاريخ المدن الأميركية الكبرى. وبعد توليه إعادة بناء القطاع الصحي في المدينة في أحلك الظروف عقب إعلانها عن أكبر إفلاس في التاريخ الأميركي، عُيّن في أواخر عام 2022، مديراً لإدارة الصحة العامة والخدمات الإنسانية في مقاطعة «وين»، وهي أكبر مقاطعات ميشيغان وأكثرها تنوعاً، حيث أدار برامج خدماتية شملت إلغاء ديون طبية بقيمة 700 مليون دولار لصالح نحو 300 ألف مواطن. في موازاة نجاحه في إدارة الملفّات الشائكة، دخل السيّد المعترك السياسي الانتخابي المباشر في عام 2018، حين خاض انتخابات الحزب الديمقراطي التمهيدية لمنصب حاكم ميشيغان، وحل ثانياً خلف الحاكمة الحالية غريتشن ويتمر. أمّا في الأشهر الماضي في خضمّ السباق الناري، فقد خاض عبد الرحمن السيّد معركة الترشّح عن الحزب الديمقراطي من دون استناد إلى دعم من المؤسسات السياسية التقليدية، وفي مواجهة أموال مجموعات الضغط ولجان العمل السياسي واللوبيات الداعمة لمنافسته هالي ستيفنز، والتي تخطّت 40 مليون دولار أميركي.

تشريح السردية اليمينية وتكتيكاتها

تكشف مقارنة السباقين الانتخابيين اللذين خاضهما عبد الرحمن السيّد عن تحوّل جوهري في بنية الهجوم اليميني واستراتيجيات التعبئة ضدّ الشخصيات التقدمية ذات الخلفيات المهاجرة، إذ انتقل الاستهداف من حملات محلية تقودها الأطر المحافظة إلى استراتيجية وطنية يتصدّرها دونالد ترامب.

في انتخابات حاكمية ولاية ميشيغان عام 2018، واجه السيد منافسة داخلية في الحزب الديمقراطي ضد غريتشن ويتمر، الممثلة للتيار التقليدي. وكان الهجوم اليميني في تلك المرحلة مسكوناً باتهامات تروّجها أطراف محلية محافظة، أبرزهم سيناتور الولاية، باتريك كولبيك. ارتكزت الحملة آنذاك على إطلاق ادعاءات تزعم وجود ارتباطات بين عائلة السيد وجماعة «الإخوان المسلمين»، مع الترويج لما أسموه خطورة «الجهاد الحضاري».

أما في انتخابات الترشّح لمجلس الشيوخ الأميركي لعام 2026، فقد تغيرت الديناميات الحزبية والوطنية بشكل جذري، إذ واجه السيّد في الانتخابات التمهيدية الديمقراطية، المرشحة هالي ستيفنز المدعومة بكثافة من لجان العمل السياسي مثل اللوبي الإسرائيلي «إيباك». وبعد تخطيه المرحلة الأولى من المعركة الانتخابية بنجاح مدوٍّ، دخل السيّد مرحلة المواجهة مع المرشّح الجمهوري مايك روجرز، الذي يحظى بدعم مباشر من دونالد ترامب. لذلك لم يبعد الهجوم على السيّد محصوراً عبر شخصيات محلية، وتحوّلت قيادة إدارة الماكينة اليمينية إلى الرئيس الأميركي بنفسه، الذي لم يدّخر جهداً خلال الأسبوع الماضي إلّا وبذله في إطار استهداف الخطّ الديمقراطي الصاعد من الولاية الشمالية.

«اميركتان مختلفتان تماما»

أطلق دونالد ترامب، خلال الأيام الماضية، حرب المنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي، مُصنّفاً السيّد بـ «الشيوعي الكاره لإسرائيل». وبما أنّ الكلمات لا تعني الكثير في قاموس الرئيس الأميركي، واظب ترامب على إغراق المتابعين ببحر من المصطلحات «القوية». تارةً يصف المرشح الديمقراطي بـ «الاشتراكي»، وطوراً يقول عنه «رجل نبيل لطيف ومليء بالكراهية». لكن في المجمل، تركّز الهجوم الترامبي على نقطة العداء لـ «إسرائيل»، حيث اجتمعت معظم منشوراته على سيل الاتهامات المرتبطة بهذه الزاوية، حتّى وصل به الأمر إلى الادّعاء بأنّ السيّد «يبغض إسرائيل بشغف

> **أطلق دونالد ترامب حرب المنشورات، مُصنّفاً السيّد بـ «الشيوعي الكاره لإسرائيل»**

يشتعل في قلبه ».

لكن في عطلة نهاية الأسبوع، تجلّت ذروة الهجوم الجمهوري في المنشور الذي شاركه ترامب عبر منصّته «تروث سوشال » قائلاً: «أميركتان مختلفتان تماماً». وتضمّن المنشور صورة مُركبة تجمع ترامب وزوجته ميلانيا ترامب بزيّ رسمي في إحدى مناسبات التنصيب، إلى جوار صورة أخرى لعبد الرحمن السيّد وزوجته سارة جوكاكو بزيّها الإسلامي، أثناء جلوسهما بطريقة «بسيطة» في مطعم عادي.

أثار المنشور حالة عارمة من الغضب والجدل، ولاحقت ترامب اتهامات بالإسلاموفوبيا والتحامل على الإسلام.

من جهة أخرى، تتركّز الحملة اليمينية على التجييش الثقافي والتحريض العرقي، عبر الإبراز المتعمّد لحجاب سارة جوكاكو في محاولة لدغدغة مخاوف القاعدة الانتخابية المحافظة من التغيّر الديموغرافي والثقافي في البلاد. كما تسعى الاستراتيجية الترامبية إلى إعادة إنتاج الخطاب المشكّك في الولاء عبر التركيز الصوتي على الاسم الأوسط، إذ يعمد ترامب والجمهوريون بانتظام إلى استخدام الاسم الكامل للمرشّح عبد الرحمن محمد السيّد، مع التشديد على اسم «محمد». وتُشبه هذه الاستراتيجية الإعلامية تلك التي حُشدت سابقاً ضدّ الرئيس الأسبق باراك أوباما عبر التركيز الصوتي على اسمه الأوسط «حسين»، بهدف نشر الانطباع بأنّ المُرشح «دخيل» على المجتمع الأميركي.

يأتي منشور ترامب ضمن الاستراتيجية الإعلامية الهجومية المتكاملة القائمة على المزج الإيديولوجي بين المكارثية والإسلاموفوبيا. ويرمي هذا الربط إلى تحييد المؤهلات العلمية والأكاديمية المرموقة التي يتمتّع بها السيّد، وحصر «بروفايله» السياسي في قالب الخطر الخارجي المزدوج الذي يُهدّد الملكيّة الخاصة والأمن القومي في آن معاً. إضافة إلى ذلك، يستغلّ ترامب مواقف المرشّح الديمقراطي المناهضة لحرب الإبادة على قطاع غزة ومطالبته فرض حظر على إمدادات السلاح لـ «إسرائيل» لتوجيه اتهامات إلى السيّد بالراديكالية ومعاداة السامية.

ترامب «محقّ»

على المقلب الآخر، لم يلجأ عبد السيّد، كما يُشار إليه باللغة العامية في الشارع الأميركي، إلى اتخاذ موقف الدفاع التقليدي أو التملّص من خلفيته الدينية والاجتماعية، عوضاً عن ذلك، اختار المبادرة إلى تبنّي عبارة ترامب ذاتها وتفكيكها لتُعيد شحنها بدلالات سياسية واقتصادية منحازة إلى الطبقات العاملة.

أبدى السيّد توافقاً مع منشور ترامب معتبراً أنّه «محقّ تماماً». غير أنّه حوّل معايير المقارنة من الدين والزي إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السيئة بسبب توجهات الإدارة الأميركية داخلياً وخارجياً. وعرّف رؤية ترامب باعتبارها أميركا النخب وأرباب العمل الأثرياء الذين يراكمون أموالهم عبر استغلال المواطنين، بينما يعيش الشعب تحت وطأة الغلاء المعيشي وارتفاع أسعار السلع والمحروقات. في المقابل، قدّم السيّد رؤيته الأميركية التي تتمحور حول العائلات البسيطة التي تسعى إلى توفير بيئة آمنة لأطفالها، وحصول الجميع على رعاية صحية، وهواء نقي، ومياه شرب خالية من التلوث.

وفي جوابه على إقحام ترامب لسارة جوكاكو في الحملة الهجومية، قال عبد الرحمن السيّد: «أنا وسارة نحبّ بعضنا، لكنّني لا أعرف إذا كان الأمر ذاته ينطبق في حالة السيدة الأولى والرئيس، بحسب ما سمعت، فإنّ علاقتهما تمرّ ببعض الصعوبات ».

أتاح هذا القلب السردي للمرشح التقدمي تجريد الخطاب اليميني من فاعليته التحريضية، إذ جرى تحويل المعركة من استقطاب حول الحجاب والدين إلى مواجهة بين مصالح غالبية الأميركيين ومصالح الطبقة الأوليغارشية الداعمة لترامب. أمّا في ملف الاتهامات بمعاداة السامية، فقد وضع السيّد فاصلاً واضحاً بين الاحترام الكامل للديانة اليهودية وأتباعها، وبين رفض السياسات العسكرية والمجموعات المموّلة التي تنفق عشرات الملايين لتوجيه القرار السياسي الأميركي لصالح حكومات أجنبية، في إشارة إلى النفوذ الإسرائيلي على الإدارة الأميركية الحالية.

السريع

عام على استشهاد أنس الشريف ورفاقه

صادف أول من أمس مرور عام على استشهاد الصحافي الفلسطيني أنس الشريف (1996-2026)، مراسل قناة «الجزيرة»، ومجموعة من زملائه، على إثر استهدافهم من قبل الاحتلال الإسرائيلي أمام مجمع الشفاء الطبي، غرب مدينة غزة. وفي هذه المناسبة، أحيا صحافيو غزة الذكرى المؤلمة التي أعادت إلى الواجهة استشهاد ستة صحافيين أثناء قيامهم بواجبهم المهني في نقل أحداث الإبادة في غزة، من بينهم الشريف وزميلاه المصوران إبراهيم ظافر ومحمد نوفل.

صحافيو غزة يستذكرون زملاءهم الشهداء

تجمّع عدد من الصحافيين أمام مجمع الشفاء الطبي حاملين صور الشهداء ولافتات تطالب بمحاسبة الاحتلال الإسرائيلي على جرائمه وانتهاكاته المتواصلة بحق الصحافيين. وخلال الوقفة، أكد رئيس كتلة الصحافي الفلسطيني، عماد زقوت، أن «الصحافيين الشهداء كانوا يؤدون واجبهم المهني بكل التزام، ويقوا في الميدان رغم المخاطر التي أحاطت بظروف عملهم. لم يكونوا مجرد ناقلين للخبر، بل كانوا صوتاً للناس، ونقلوا معاناتهم اليومية، وكشفوا للعالم سياسة التجويع التي يتعرض لها الفلسطينيون، كما عملوا على تفنيد الرواية الإسرائيلية وفضح ما يجري على الأرض من انتهاكات وجرائم». وشدد زقوت على أن «الاستهداف المتكرر للصحافيين لم يثنهم عن مواصلة طريقهم، بل زادهم إصراراً على أداء رسالتهم».

استشهاد أكثر من 260 صحافياً فلسطينياً

كشف زقوت أن أكثر من 260 صحافياً فلسطينياً فقدوا حياتهم خلال الإبادة، مشيراً إلى أن جميعهم كانوا أصحاب أحلام ورسالة، ومؤكداً أن الصحافة الفلسطينية ستواصل أداء دورها في نقل صوت الفلسطينيين وتوثيق ما يتعرضون له.

من جهته، تحدث أيمن الشريف، ابن عم الصحافي الشهيد أنس الشريف، باسم عائلات الشهداء الصحافيين، قائلاً إن الصحافيين كانوا «عين الحقيقة التي نقلت إلى العالم ما عاشه أهالي قطاع غزة من ألم ومعاناة».

وأضاف أنّ خبر استهداف الصحافيين في مجمع الشفاء «كان بمثابة صاعقة نزلت على عائلاتهم وزملائهم وكل من عرفهم»، مؤكداً أنّ «رحيلهم خلّف حزناً عميقاً، وأن دموعهم وبكاءهم عبّرت عن حجم الفقد الذي أصاب الأسرة الصحافية الفلسطينية».

وكان أنس الشريف، مراسل قناة «الجزيرة»، صوتَ فلسطين في خضم حرب الإبادة، ينقل بالصوت والصورة جرائم الاحتلال، ويوثّق للعالم ما يتعرّض له الفلسطينيون من قتل ودمار ومعاناة. وفي العاشر من آب (أغسطس) من العام الماضي، انضم الشريف إلى قافلة الشهداء، بعدما نفّذ الاحتلال تهديداته المباشرة بحقه، في محاولة لإسكات صوته وطمس الحقيقة التي ظلّ ينقلها من قلب الميدان.

سيف نبيل يطرق أبواب حلب

تتجه الأنظار إلى الساحة الفنية السورية، التي تحاول استعادة بعض بريقها الذي خفت خلال سنوات الحرب. فمع سقوط نظام بشار الأسد قبل نحو عامين، بدأ متعهدو الحفلات في الإعلان عن مشاريع فنية جديدة، سعياً إلى استقطاب الجمهور وإعادة تنشيط المشهد الغنائي في البلاد. إلا أن هذه المشاريع اصطدمت مراراً بالتطورات السياسية المتقلبة في دمشق، قبل أن تشهد الساحة أخيراً الإعلان عن سلسلة من الحفلات المقرر تنظيمها خلال الأسابيع المقبلة. في هذا السياق، حجز المغني العراقي سيف نبيل مكاناً له ضمن جدول حفلات مدينة حلب، حيث يحيي سهرة في الأول من أيلول (سبتمبر) المقبل في فندق «شهباء حلب». وأعلنت شركة Omniz Group، المنظمة للحفلة، عن الموعد المرتقب، كاشفةً عن طرح البطاقات في الأسواق، لتكون في متناول جمهور المغني العراقي.

وتأتي حفلة سيف نبيل بعد مشاركته عام 2022 في إحدى سهرات «ليالي قلعة دمشق»، التي حققت نجاحاً لافتاً. ويعد نبيل من أبرز المغنين العراقيين، وقدم خلال مسيرته مجموعة من الأغاني المعروفة، من بينها «عشق موت» وديتو «ممكن» التي جمعته بالمغنية بلقيس.

عودة النجوم إلى المسارح السورية

تأتي حفلة سيف نبيل بالتزامن مع إعلان راغب علامة عودته إلى إحياء الحفلات في سوريا، إلى جانب الاستعدادات لحفلة تحييها أصالة نصري منتصف أيلول (سبتمبر) المقبل.

وكانت أصالة قد طرحت، قبل ساعات، برومو تشويقياً لعودتها إلى سوريا بعد غياب استمر 15 عاماً، ونشرت فيديو تضمّن مشاهد من أبرز المدن والمعالم السورية التراثية.

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الأربعاء 12 آب 2026 العدد 5848

دراما

تستعيد الدراما التاريخية حضورها في الموسم الرمضاني المقبل مع «حاتم الطائي»، الذي يكتبه السوري عثمان جحا ويؤدي بطولته سلوم حداد، مستعيداً سيرة «كريم العرب» وتحولات الجزيرة العربية. وبالتوازي، يفتح جحا صفحة أخرى من التاريخ عبر «حلاق دمشق»، المستند إلى وثيقة تعود إلى مطلع القرن الثامن عشر

عثمان جحا بين «حاتم الطائي» و«حلاق دمشق»

لين أبو زينة

منذ نشأتها، صاغتْ الدراما التاريخية السورية أسلوباً مميزاً في نقل الإرث الثقافي للحضارة العربية والملاحم الكبرى إلى الشاشة الصغيرة بقراءة إنسانية متجددة وكانت ركناً أساسياً في المواسم الرمضانية؛ محققةً انتشاراً واسعاً في مطلع الألفية الجديدة.

في عودة قوية إلى سلاسل عظماء العرب، كشف المنتج والمخرج الكويتي محمد سامي العنزي عن انطلاق التحضيرات لإنجاز مسلسل «حاتم الطائي»، استعداداً لعرضه في الموسم الرمضاني المقبل، بإنتاج ثلاثي مشترك كويتي وسعودي وقطري، على أن يبدأ التصوير في تشرين الأول (أكتوبر) المقبل. ومن المفترض أن يسبق انطلاقة التصوير عدد من جلسات القراءة مع الفنانين، إلى جانب الترتيبات الفنية والإنتاجية للوقوف على جميع التفاصيل المتعلقة بالعمل الذي يتولى كتابته الكاتب السوري عثمان جحا.

المسلسل الذي يعيد أسطورة الكرم العربي إلى الشاشة، سيكون من بطولة الفنان السوري سلوم حداد المتقن لهذه الأدوار بأناقة، وهو من سيجسّد شخصية حاتم الطائي، في حين سيتولى العنزي مهمة الإخراج، كما سيُسجَّل حضور مميز لفنانين من سوريا والكويت والسعودية والمغرب ولبنان والأردن بما يتناسب مع طبيعة المسلسل وحجمه.

كريم الجاهلية

عن مضمون الحكاية، أوضح لنا الكاتب والمؤلف عثمان جحا أن العمل بانورامي يستعرض تاريخ الجزيرة العربية، حيث كانت تسود الأخلاق والقيم منها الكرم،

يؤدي سلوم حداد بطولة مسلسل «حاتم الطائي»

متمثلةً بشخصية «حاتم الطائي» إلى جانب امتلاكه قيمة الفروسية.

وحول وجود إسقاطات من العمل على الواقع الحالي، أشار جحا إلى أن لكل عمل تاريخي إسقاطات معينة؛ فالتاريخ يعيد نفسه في كل زمان ومكان خاصة والقصة تمثل فترة مضطربة في الجزيرة العربية التي كانت في انتظار مَن يوحدها إلى أن أتى الإسلام. وكانت القبائل حينها تتحالف تارة وتتصارع طوراً، إضافة إلى الصراعات التي كانت تحكم المنطقة والتوترات الكبرى التي شهدها ذلك العصر، منها الصراع بين الروم والفرس وانعكاساته على المنطقة العربية. لذلك سنشهد معارك السيف بمشاهد ملحمية تعتمد على حركات المبارزة لإبراز قيم الشجاعة والصراع.

أما عن مدى تعطش المشاهد لهذه الأعمال والشريحة الموجّهة إليها، فقد أكد جحا أنّ ذلك مرهون بالقصة والشخصية؛ فـ «حاتم الطائي» له وقع في النفوس والناس يرغبون في معرفة حياة هذا الرجل الذي مثّل العنوان البارز للكرَم والسخاء والإيثار في الذاكرة العربية. كما امتد ارتباط اسمه إلى ابنته سفانة التي كانت من ذوات الفصاحة والبلاغة والجود والكرم، وفك أسرها الرسول كرامة لأبيها لأنه كان يحب مكارم الأخلاق، لذلك يبقى للمشاهد فضول دائم في المعرفة حول شخصيات محبوبة والبحث في التاريخ الذي يحبه، لا في القصص غير المطروقة.

في الشام... حكاية أخرى!

في سياق منفصل، كشف لنا عثمان جحا عن عمل آخر له يحمل اسم «حلاق دمشق» يتم الآن التفاوض من أجله مع إحدى الشركات المنتجة وسيتم الكشف عنه خلال أيام.

يحمل المسلسل طابع البيئة الدمشقية ويستند إلى وثيقة تاريخية تدور أحداثها في مطلع القرن الثامن عشر وهي قصة حلاق دمشقي يتمكن من التلاعب بتجّار دمشق والوصول إلى سدة الحكم.

وبين الذاكرة العربية والتاريخ الدمشقي سنشهد أعمالاً درامية تحمل الكثير من الحكايات والصراعات والقيم. لكن يبقى السؤال الأهم: هل ما زال الجمهور متعطشاً لمشاهدة هذه الأعمال التي تعيد فتح صفحات الماضي، أم أنّ إيقاع الحياة الراهنة يدفعه أكثر نحو أعمال تلامس واقعه وتروي قصص الحاضر؟

المفكرة

نور حجار يصفّف للكارثة

■ بين اقتصادٍ موسمي يقوم على الرفاهية والاستعراض، وسياسةٍ لبنانية تزداد انهياراً عاماً بعد عام، يقدّم نور حجار في عرضه الكوميدي الجديد «دوا أحمر» قراءة ساخرة للواقع اللبناني، الذي يقدم يوم السبت 29 آب (أغسطس)، في «بيت الفنان» في حمّانا.

يستند حجّار في عرضه إلى تجربته في بيئة تنتمي إلى الطبقتين الدنيا والوسطى، وإلى الطريقة التي تتحوّل فيها الأزمات إلى طقوس متكررة تُباع معها الوعود والأمل للبنانيين.

ومن خلال الكوميديا والستاند أب، يقارب العرض التناقض بين المشهد السياسي المتداعي والأداء الاستعراضي المصاحب له، متسائلاً كيف يُعاد إنتاج الأمل وتسويقه للجمهور كل عام، رغم استمرار الظروف نفسها وتفاقمها.

«دوا أحمر»: السبت 29 آب (أغسطس) - الساعة 8:30 مساءً - «بيت الفنان» (حمّانا). للاستعلام: 05/532544

بعلبك... سبعون عاماً من الموسيقى

■ احتفاءً بمرور سبعين عام على انطلاق «مهرجان بعلبك الدولي»، وفي إطار المهرجان السنوي في عجلتون، يستعيد عرض «وينا ناي؟!» ذاكرة هذا الحدث الذي تحوّل على مرّ السنين إلى أحد أبرز رموز الحياة الثقافية اللبنانية.

العرض الذي يقدم يوم الإثنين 24 آب (أغسطس)، من

إعداد فرقة «فرقة الأوتار الرنانة» والفنانة فاديا طنب الحاج غناءً، وسمير نصر الدين على العود، والممثل نوح مقدّم، وجوقة جامعة سيدة اللويزة، وبقيادة جو ضو. ينطلق العمل من شخصية جان كوكتو، الذي افتتح المهرجان عام 1956 بمسرحية «آلة الجحيم»، ويظهر في العرض مستدعياً شخصية رمزية هي «ناي»، لتتحول الموسيقى إلى وسيلة لاستحضار الذاكرة والخيال والجمال المرتبطين ببعلبك. ويتنقل البرنامج بين أعمال عالمية لإلغار وبيزيه وموزار وفيردي، وأعمال لبنانية بينها «أعطني الناي» لجبران خليل جبران، و«المحبة» للأخوين رحباني، ولحن لإياد كنعان لإحدى نصوص الياس ابو شبكة، إضافة إلى مؤلف جديد لرمزي قندلفت وضع خصيصاً للذكرى السبعين للمهرجان.

«وينا ناي؟!»: الإثنين 24 آب (أغسطس) - الساعة 8:30 مساءً - «عجلتون». للاستعلام: 09/234547

اللقاء في زمن مضطرب

■ في وقت تبدو فيه المساحات المشتركة أكثر هشاشة، يقترح معرض «أرض مشتركة»، المستمر حتى 26 أيلول (سبتمبر)، العودة إلى ما يجمع البشر، لا إلى ما يفرّقهم. تجمع Art on 56th Gallery مجموعة من الفنانين المعاصرين الذين تتقاطع أعمالهم عند أسئلة الحاضر، مع تركيز على القدرة على الصمود والإبداع والاستمرار رغم حالة عدم اليقين التي يعيشها لبنان والمنطقة.

ينظر المعرض إلى الحرب عبر ما يبقى ثابتاً في الأوقات الصعبة، من التجربة الإنسانية المشتركة، والرغبة في التواصل، والقدرة على تخيّل مستقبل يتجاوز أزمات اللحظة الراهنة. ومن خلال تنوع المقاربات والأساليب الفنية، يتحول المعرض إلى مساحة للتأمل والحوار، حيث يصبح الفن وسيلة لبناء الروابط وفتح إمكانات جديدة.

معرض «أرض مشتركة»: حتى 26 أيلول (سبتمبر) - يومياً من الساعة 11:00 صباحاً حتى 7:00 مساءً - Art on 56th Gallery (الجميزة). للاستعلام: 01/570331

على بالي

أسعد أبو خليك

عمليّةُ التفتيش الدقيق في الأرشيف الديبلوماسي الغربي والإسرائيلي لكتابة مغايرة لتاريخ لبنان ستغيِّرُ الكثير من المعتقدات والافتراضات عن البلد. بدر الحاج يتخصّص في البحث عن كلّ ما يتعلّق بالأرشيف الغربي والصهيوني لمعرفة مدى تغلغل الاستعمار والصهيونيّة في السياسة والإعلام في لبنان. وكتاب «المتاهة اللّبنانيّة» فضحَ الكثير وهو يُلغي المنهج المُقرَّر من التاريخ. وستصدر قريباً ترجمة عربيّة لمذكّرات إلياهو سياسون (من الوكالة اليهوديّة) الذي جال في البلاد للتأثير على أهل السياسة والصحافة (عبر المال، وليس عبر أيّ شيء آخر، خلا المحاججة الطائفيّة التي استهوت دعاة اليمين الفينيقي الطائفي). جيمس ستوكر نشر كتاب «ميادين التدخّل: السياسة الخارجيّة الأميركيّة وانهيار لبنان، 1967-76»). اعتمد على ما نشره الأرشيف الأميركي عن تلك المرحلة وكان محظوظاً لأنّ المُراقِب نشر ما كان لا يجوز نشره قبلاً. والأرشيف الإسرائيلي يضيّق المجال أمام الباحثين ويسحب بعض الوثائق التي كان قد أفرجَ عنها. تحدّثتُ في مواضيع الأرشيف مع الزميل، نيت جورج، الذي نشر دراسة عن لبنان وغطّى فيها مرحلتَي ما قبل وما بعد الحرب الأهليّة (ستُنشر أطروحته عن لبنان قريباً). اعتمد على الأرشيف وجال بين الأرشيف الوطني في واشنطن والمكتبات الرئاسيّة في الولايات. وجد أنّ مكتبة ريغان لديها عن لبنان أكثر ممّا لدى مكتبة جيمي كارتر. لعلّ ذلك يعود إلى طغيان الملف اللّبناني على هموم الإدارة بين 1982-84، على وجه الخصوص. كارتر كان منشغلاً بإيران وهناك وثائق كثيرة عن الموضوع. أنا أرى أنّ عمليّة الإفراج عن الوثائق متشدّدة للغاية باستثناء فترة الستينيّات والسبعينيّات. لكنّ جورج ذكّرني بكتاب إيرين غندزيهر التي اعتمدت على الوثائق في كتابة مرحلة الحرب في 1958. أنا وجدتُ أنّ التشدّد في الإفراج كان طاغياً على تلك المرحلة الهامّة، وبخاصّة حول العمل السرّي في تسليح الميليشيات آنذاك. وثائق الستينيّات تتحدّث بصراحة عن مساعٍ كبيرة لميليشيات الحلف الثلاثيّ للحصول على السلاح. أرسلوا شارل مالك في 1973 للقاء ريتشارد نيكسون الذي تَسجَّل في مدوّنته في ذلك اليوم أنّه اتّصل بمدير المخابرات المركزيّة خلال اللّقاء. نستطيع أن نستنتج.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
امل الاندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الاوائل
15ـ 666314/ 01 ـ 828381 / 03
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com